مجلة
الإمارات لحقوق الإنسان
Emirates magazine for Human Rights

العدد 1 ديسمبر 2024
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان

UAHR جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان Union Association for Human Rights
جميع الحقوق محفوظة
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
© 2024

الإمارات وحرية التعبير: توازن مدروس بين الحقوق والحريات وفق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

مسيرة إنسانية حافلة منذ تأسيس الاتحاد

د. إبراهيم سلامة:

تعدد الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أضعف مصداقيتها وتأثيرها النوعي، وأصاب توصياتها بالتضارب

بالاكريشنان راجاجوبال :

الحق في التنمية ليس جزءًا من القانون الدولي، لأننا لا نملك معاهدة ملزمة قانونًا؛ معنية به

«منصة حقوقية» من أرض الإمـــــارات للعالم

الإفتتاحية

في عصر أصبحت فيه المعلومات قوة رئيسية تشكل الواقع، ومع التدفق الهائل للمعلومات وسرعة انتشارها في غضون ثوانٍ، بات التأثير على آراء الأفراد وتوجهاتهم تجاه مختلف القضايا أمرًا بالغ السهولة. هذا الواقع أوجد بيئة خصبة لانتشار المعلومات المضللة، التي قد تهدد أمن الإنسان وسلامته.

في مواجهة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى نشر الثقافة الحقوقية، لما تمثله حقوق الإنسان من أهمية جوهرية في حياة الأفراد والمجتمعات. ومن هذا المنطلق، بادرت جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان إلى تحمل مسؤولية نشر الحقيقة وتعزيز الوعي الحقوقي والتواجد كعنصر فاعل في المشهد الإعلامي، وذلك من خلال إطلاق منصة إعلامية مستقلة بعنوان "مجلة الإمارات لحقوق الإنسان".

تعد هذه المجلة أول منصة مستقلة من نوعها معنية بحقوق الانسان على مستوى دولة الامارات تصدر عن منظمة غير حكومية باللغتين العربية والإنجليزية. تهدف إلى توفير مساحة تفاعلية للمختصين والمهتمين والخبراء الدوليين والباحثين، لتوسيع آفاق النقاش حول قضايا حقوق الإنسان وتعزيز ثقافتها.

من خلال إطلاق هذه المنصة الحقوقية الإعلامية، ترسم جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان مسارًا يعزز الالتزام بالمفاهيم الدولية المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يعكس هذا النهج انسجامًا مع التوجهات العالمية والاممية الرامية إلى بناء نموذج مستدام يوازن بين القيم المجتمعية الأصيلة ورؤية مستقبلية أكثر شمولية وانفتاحًا على الخبر والمعرفة.

كما تركز المجلة على تسليط الضوء على جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، إذ قامت الدولة وقيادتها الرشيدة بتأسيس مجتمع متسامح يحتضن تعددية ثقافية فريدة، ويضمن للجميع حقوقهم وحرياتهم دون تمييز كما عززت دولة الامارات تلك المكانة المتقدمة، بسجلاً حافلًا بالإنجازات والمبادرات التي تعزز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يحقق العدالة والمساواة ويكرس دولة المؤسسات والقانون.

تلتزم مجلة الإمارات لحقوق الإنسان بالتفاعل مع الاحداث والقضايا الحقوقية الإقليمية والدولية كافة، مع تقديم تحليلات موضوعية ورؤى شاملة حول مختلف المواضيع الحقوقية، بهدف بناء مجتمعات أكثر تطورًا وعدالة.

نعد قراءنا بأن تكون المجلة أداة فعّالة لدعم المجتمع الوطني والعالمي، من خلال تقديم رؤى وأفكار مستمدة من إيماننا الراسخ بأهمية حقوق الإنسان كوسيلة لإحداث تغيير إيجابي. نؤمن بأن حقوق الإنسان تمثل حجر الأساس لبناء مجتمعات متقدمة تُكرّس قيم العدل والمساواة، وتضمن لكل فرد حياة كريمة ومستدامة يتمتع بكافة الحقوق المستمدّة من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

نرحب بجميع المساهمات العلمية والآراء القيّمة، التي ستلقى اهتمامنا وتقديرنا، إيمانًا بأن التفاعل المجتمعي والعلمي يمثل حجر الزاوية لتعزيز رسالة المجلة وتحقيق أهدافها.

معًا، نصنع مستقبلًا أكثر احترامًا لحقوق الإنسان
وأكثر تطلعًا للعدالة والمساواة.

د. فاطمة خليفة الكعبي
رئيس جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
رئيس التحرير

مجلة الإمارات لحقوق الإنسان
Emirates magazine for Human Rights

العدد 1 ديسمبر 2024
مجلة فصلية تصدر عن
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان .
رخصة صادرة عن مجلس الإمارات
للإعلام – رقم 7429776

UAHR جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان Union Association for Human Rights

رئيس جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
رئيس التحرير
الدكتورة فاطمة خليفة الكعبي

ادارة التحرير
مريم محمد الأحمدي

الفريق الفني
جمعيه الاتحاد لحقوق الانسان

المراسلات
دولة الإمارات العربية المتحدة –
إمارة أبوظبي
صندوق بريد رقم: 3272
الإيميل info@theuahr.org

الإمارات لحقوق الإنسان، مجلة حقوقية، فصلية دورية، تستهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان © 2024

المحتوى

مسيرة إنسانية حافلة منذ تأسيس الاتحاد

06 مسيرة إنسانية حافلة منذ تأسيس الاتحاد

08 وثيقة الأخوة الإنسانية رسالة سلام للبشرية من أرض الإمارات

12 حماية البيئة في الإمارات « رؤية قيادة رشيدة ووعي مجتمعي»

14 «اتفاق الإمارات» المناخي قوة الدفع الحقيقة لقمة أذربيجان»

22 ميثاق المستقبل "خارطة طريق» لعالم أكثر عدالة ورعاية لحقوق الإنسان

26 تحديات حقوقية تواجه العالم في ظل عصر « الذكاء الاصطناعي»

38 وثيقة قانونية إماراتية لحماية متكاملة لحقوق المرضى النفسيين

44 «واحة العين».. لوحة إبداعية تعكس جماليات الطبيعة بـ«تراث مستدام»

46 مهرجانات سينمائية بـ«عيون» حقوق الإنسان

48 «أم الإمارات».. قائدة ورائدة مسيرة تمكين المرأة الإماراتية

60 تطور مفهوم حقوق الإنسان

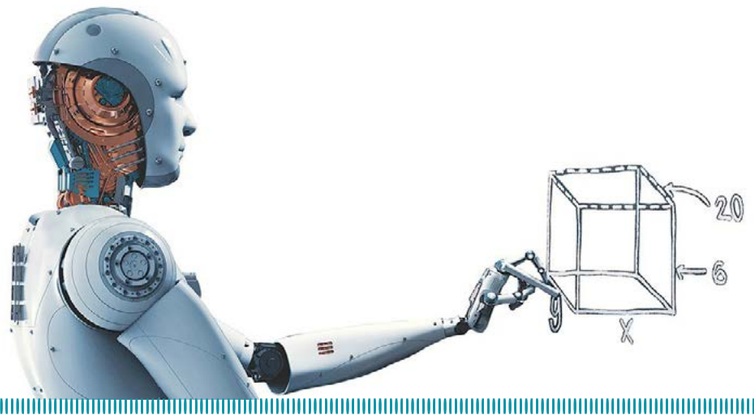

مسيرة إنسانية حافلة منذ تأسيس الاتحاد

منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة على يد القائد المؤسس المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه. في الثاني من ديسمبر عام 1971، سعت الدولة بأقصى جهودها لتكون نموذجاً عالمياً في تقديم المساعدات الخارجية، متبنيه رؤية إنسانية وتنموية شاملة. وخلال أكثر من خمسين عاماً، لم تقتصر جهود الإمارات على حدودها أو محيطها الجغرافي، بل امتدت لتشمل جميع المناطق التي تحتاج إلى الغوث والمساعدة حول العالم، حتى بلغت قيمة المساعدات الخارجية حتى الربع الثالث من عام 2024 ما يقارب 360 مليار درهم (98 مليار دولار امريكي)، وهو ما يعكس التزاماً قوياً وتجسيداً حياً للقيم الإنسانية التي تأسست عليها الدولة، وسعيها المستمر لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في الدول والمجتمعات الأقل حظاً.

وقد تنوعت المساعدات الإماراتية فشملت المساعدات التنموية التي استحوذت على 88.5% من اجمالي الدعم، بإجمالي 318.8 مليار درهم، ما جعل الامارات واحدة من أكبر المانحين الدوليين في هذا المجال. وقد تم توجيه هذه المساعدات إلى مشاريع حيوية تشمل تحسين البنية التحتية، مثل بناء الطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء، التي شكلت اساساً لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة في الدول المتلقية للمساعدات.

وكانت هذه المشاريع بمثابة شريان حياة للمجتمعات التي تعاني أزمات اقتصادية وتنموية مختلفة، ما أسهم في تحسين جودة حياة عشرات الملايين وتوفير فرص عمل وتعليم وسكن كريم. كما قدمت الإمارات دعماً كبيراً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأسهمت في تمويل مبادرات تدعم رود الأعمال، ما عزز القدرة الإنتاجية للدول التي حصلت على الدعم وخلق فرص عمل مستدامة.

أسهمت المساعدات الإماراتية في تحسين الظروف المعيشية لعشرات الملايين في مختلف أرجاء العالم

شملت المساعدات 25 قطاعاً رئيسياً و 147 قطاعاً فرعياً، ما يدل على عمق الفهم لاحتياجات المجتمعات المختلفة

أما المساعدات الإنسانية، التي بلغت قيمتها 34 مليار درهم بنسبة 9.5% من المبلغ الإجمالي، فقدت جسدت استجابة سريعة وفعالة للأزمات والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. ووفرت الإمارات من خلالها الغذاء والمأوى والرعاية الصحية في مناطق تأثرت بالحروب او الكوارث الطبيعية مثل اليمين وسوريا وباكستان والسودان وغيرها من الدول حول العالم.

وفيما يتعلق بالمساعدات الخيرية، التي بلغت 7.2 مليا درهم، فقد شملت مشاريع عدة عززت من الروابط الإنسانية والقيم الحضارية والثقافية المشتركة بين الشعوب. وهذه الفئات الثلاث من المساعدات ليست مجرد ارقام، بل هي انعكاس واضح لرؤية استراتيجية تهدف إلى بناء شراكات إنسانية حقيقية بين الإمارات والشعوب والدول المتلقية، بما يهدف إلى تعزيز قدراتها الذاتية ومساعدتها على مواجهة تحدياتها بفعالية.

ولعل من أبرز السمات التي ميزت المساعدات الإماراتية هي شموليتها وتنوعها، إذ غطت 25 قطاعاً رئيسياً و 147 قطاعاً فرعياً، ما يدل على عمق الفهم لاحتياجات المجتمعات المختلفة. فبينما تركز الدعم في مجالات مثل التعليم والصحة والطاقة والزراعة، لم تغفل الامارات عن الجوانب الاجتماعية والثقافية التي تسهم في تحقيق التنمية المتوازنة. ومن خلال هذه الجهود، اثبتت الإمارات أنها ليست شريكاً داعماً فقط، بل مصدراً للإلهام والقدرة في العمل الإنساني العالمي.

المؤكد ان الأهمية الكبرى لهذه المساعدات تتجلى في تأثيراتها العميقة على المستوى الإقليمي والعالمي. فقد أسهمت المساعدات الإماراتية في تحسين الظروف المعيشية لعشرات الملايين في مختلف أرجاء العالم، ما أدى إلى تقليل معدلات الفقر والبطالة ودعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتعزيز فرص التعليم، ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول التي تلقت هذه المساعدات. كما أسهمت هذه الجهود أيضاً في تعزيز مكانة الإمارات بصفتها دولة رائدة في العمل الإنساني والتنموي، فأصبحت مثالاً يحتذى به في العطاء الإنساني العالمي، وتحولت إلى نموذج ملهم للمسؤولية الإنسانية للدول في عالم تتنامى فيها الصراعات بشكل غير مسبوق. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المساعدات أسهمت في بناء جسور من الثقة والتعاون مع المجتمعات والدول، ما عزز دور الإمارات كدولة ذات تأثير إيجابي في تحقق الاستقرار والسلام الدوليين. والحقيقة ان المساعدات الخارجية الإماراتية لم تكن مجرد دعم مادي، بل كانت رسالة تحمل في طياتها قيم التعاون والتضامن الإنساني، وهذه الجهود تُبرز ان الامارات لا تحصر قيمها الإنسانية داخل حدودها الجغرافية، بل ترى في الإنسانية وطناً مشتركاً يتطلب من الجميع العمل من أجل خيره ونمائه. وبفضل هذا النهج، تستمر الإمارات في تقديم نموذج مشرف ومشرق للقيم والعطاء الإنساني.

مع اقتراب الذكرى «الخامسة» خلال فبراير القادم

وثيقة «الأخوة الإنسانية» رسالة سلام للبشرية من أرض الإمارات

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى العمل معًا من أجل عالم يسود فيه الحوار والتراحم وتُصان فيه الكرامة الإنسانية.. مؤكدًا أن وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقع عليها قداسة البابا فرنسيس وفضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر – تمثل رسالة لتكاتف العالم لأجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومكافحة خطاب الكراهية والتطرف العنيف «جاء ذلك خلال رسائل وجهها الأمين العام للمنظمة الدولية للعالم، خلال الاحتفال باليوم الدولي للأخوة الإنسانية خلال العام الجاري».

ومن المنتظر بعد شهرين من الآن، يحتفل العالم بالذكرى الخامسة لتوقيع الوثيقة التاريخية التي انطلقت للعالم من أرض دولة الإمارات العربية المتحدة وبرعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله- والتي مثلت إعلانًا للإنسانية يحث على السلام والتعايش المشترك بين الجميع. ولقد اهتم العالم بالوثيقة التاريخية كونها صدرت بتوقيع أكبر رمزين دينيين في العالم، ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر ديسمبر من العام 2020 إلى اعتماد يومًا دوليًا للأخوة الإنسانية بالإجماع، وحددت له يوم 4 فبراير من كل عام لتخليد جهود ورعاية القيادة الرشيدة في هذا الشأن، والاعتراف من المنظمة الدولية على أهمية ما تضمنته الوثيقة التاريخية من مبادئ إنسانية سامية، والتأكيد أن التفاهم المتبادل والحوار البنَّاء يُشكلان بُعدين مهمين من الثقافة العالمية للسلام والتعاون من أجل بناء مستقبل مشرق يشمل الجميع.

اثناء التوقيع على الوثيقة التاريخية

مسيرة الوثيقة

مع انطلاق مسيرة عمل اللجنة العليا للأخوة الإنسانية بعد تدشينها خلال أغسطس من العام 2019، من أجل تحقيق أهداف وثيقة الإخوة الإنسانية، خصص صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظة الله، عندما كان وليًا لعهد أبوظبي، قطعة أرض في جزيرة السعديات بأبوظبي لبناء بيت العائلة الإبراهيمية ليكون تجسيدًا حقيقيًا وتجليًا حضاريًا للوثيقة التاريخية. وبعد شهرٍ واحدٍ من بدء خطوات تفعيل الوثيقة، وبدء تشييد بيت العائلة الإبراهيمية بدأت الرموز الدينية في الانضمام إلى اللجنة من بينهم كبير حاخامات المجمع العبري بواشنطن، وذلك بعدما تم تنظيم احتفال بالأخوة الإنسانية في ولاية نيويورك الأمريكية، كما انضمت المديرة العامة لليونسكو السابقة إيرينا يوكوفا إلى عضوية اللجنة العليا للأخوة الإنسانية، خلال شهر سبتمبر من العام 2019، كما انضمت ليما غبوي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والأمين العام لمجلس الكنائس العالمي القس إيوان شوكا إلى عضوية اللجنة العليا للأخوة الإنسانية خلال شهر مارس 2020.

ومن جانبها نظمت وزارة التسامح والتعايش وبالتعاون مع اللجنة العليا للأخوة الإنسانية المهرجان الثاني للأخوة الإنسانية من الثاني إلى الخامس من فبراير 2022، وذلك للاحتفاء باليوم الدولي للأخوة الإنسانية.

الأمين العام للأمم المتحدة: الوثيقة رسالة تكاتف لأجل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الكراهية والتطرف العنيف.

مجلس لتعزيز الحوار وبرنامج للتعايش السلمي

وفي 4 فبراير الماضي، أُقيم حفل افتتاح «مجلس الأخوة الإنسانية»، الذي جمع قيادات عالمية ومسؤولين دوليين سعيًا إلى تعزيز الحوار وتبادل الأفكار بهدف توحيد الجهود المشتركة الرامية إلى تجسيد مبادئ وثيقة الأخوة الإنسانية بتنظيم من مجلس حكماء المسلمين ووزارة التسامح والتعايش واللجنة العليا للأخوة الإنسانية. وخلال أغسطس الماضي تم إطلاق برنامج «القيادة في التعايش السلمي»، وذلك بالشراكة بين اللجنة العليا للأخوة الإنسانية وجامعة أوكسفورد البريطانية، حيث يستهدف البرنامج إعداد وتأهيل الشباب من خلال دورات تدريبية لتعزيز مهارات الحوار والتفاوض، وتسوية النزاعات سلميًا. وفي 16 نوفمبر الجاري، كرمت مؤسسة ماغوس، خلال حفل دولي أُقيم في أسبانيا، الأمانة العامة للجنة العليا للإخوة الإنسانية، بجائزة ماغوس لتعزيز التعايش السلمي، تقديرًا لجهود اللجنة المستمرة في تحقيق أهدافها وتعزيز مفاهيمها بين شعوب العالم.

جائزة زايد العالمية

تعد جائزة زايد العالمية للأخوة الإنسانية، التي تحتفي كل عام بالأشخاص أو الكيانات، التي تقدم إسهامات جليلة في تعزيز قيم التعايش والأخوة الإنسانية، إحدى ثمار هذه الوثيقة التاريخية الملهمة، حيث أعلن تدشينها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - رعاه الله - نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي.. مشيرًا إلى منح الجائزة في دورتها الأولى لقداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف لجهودهما المباركة في نشر السلام في العالم، ثم بعدها وقّع قداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية، وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف على حجر الأساس لبناء مسجد فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب وكنيسة القديس فرنسيس في أبوظبي.

أصداء تاريخية

شهد العام 2022 انطلاقةً عالميةً لوثيقة الأخوة الإنسانية، ففي 19 مايو 2022 أعلن رئيس تيمور الشرقية اعتمادها كوثيقة وطنية لبلاده وإدراجها ضمن مناهج التعليم، كما اعتمدها قادة وزعماء الأديان العالمية والتقليدية المشاركون في المؤتمر السابع في كازاخستان باعتبارها أساسًا للمساهمة في تعزيز السلام والحوار، وفي أكتوبر العام 2022، قام مؤتمر الولايات المتحدة للأساقفة الكاثوليك بتوزيع الوثيقة التاريخية على أكثر من 200 من الأساقفة في أمريكا، والتزموا باستخدام الوثيقة مرجعًا للحوارات الوطنية بين الأديان في المستقبل.

اعتماد الوثيقة التاريخية في المناهج التعليمية في بعض دول العالم؛ لنقل قيم السلام والإخاء والتعايش المشترك للأجيال الجديدة.

كما أدرجت جامعات ومدارس دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين ولبنان وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة في برامجها الدراسية، كما أصبحت الوثيقة محل اهتمام العديد من الباحثين حول العالم؛ وفي سبتمبر 2022، استضافت جامعة جورج تاون مؤتمر «بناء التضامن بين الأديان» لورش العمل والمناقشات حول تعزيز وثيقة الأخوة الإنسانية، بمشاركة طلاب من جميع أنحاء العالم.

12 هدفًا رئيسيًا

وحملت الوثيقة التاريخية 21 هدفًا رئيسيًا تمثلت في الدعوة إلى التمسك بقيم السلام، وإعلاء قيم التعارف المتبادل والأخوة الإنسانية والعيش المشترك، والتأكيد أن الحرية حق لكل إنسان، كما دعت إلى احترام التعددية والاختلاف في الدين واللون والجنس والعرق واللغة، فضلاً عن أنها حثّت على العدل القائم على الرحمة للوصول إلى الحياة الكريمة.

وأكدت الوثيقة على أهمية الالتزام بالحوار والتفاهم ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والتعايش بين الناس، والعمل على نشر الأخلاق والفضائل العليا التي تدعو إليها الأديان، فيما أكدت الوثيقة على واجب حماية الأديان ودور العبادة انطلاقًا من القيم الإنسانية والمواثيق والأعراف الدولية، واحترام الإرث الحضاري والثقافي والتاريخي للبشرية، إضافة إلى نبذ العنف والإرهاب والتطرف، والتأكيد على مفهوم المواطنة الصالحة والمساواة في الحقوق والواجبات.

بالإضافة إلى ذلك، أكدت الوثيقة على الاعتراف بحق المرأة في التعليم والعمل وممارسة كامل حقوقها الإنسانية، وحثت على حماية حقوق الأطفال الأساسية في التنشئة الأسرية، والتغذية والتعليم والرعاية، بالإضافة إلى حماية حقوق المسنين والضعفاء وذوي الاحتياجات الخاصة والمستضعفين، انطلاقًا من القيم الدينية والمجتمعية المحصنة بالتشريعات القانونية والالتزام بالمواثيق الدولية..

أكدت الوثيقة على واجب حماية الأديان ودور العبادة واحترام الإرث الحضاري والثقافي والتاريخي للبشرية

بداية من «غرس زايد» وحتى قيادة «العمل المناخي»

«حماية البيئة في الإمارات».. رؤية قيادة رشيدة ووعي مجتمعي

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها على يد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، جهوداً حثيثة من أجل الحفاظ على البيئة، وقد اتخذت هذه الجهود مظاهر عدة من بينها المبادرات المجتمعية والدولية، وسن القوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى وضع السياسات الوطنية العامة التي تستهدف حماية البيئة والمناخ. في هذا الإطار حرصت القيادة الرشيدة على ترسيخ مفاهيم العمل البيئي لتحقيق الاستدامة في المجتمع، فقد تم إطلاق العديد من البرامج والمبادرات والفعاليات التي تستهدف حماية البيئة من التلوث، لعل من أبرزها مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» بإعلان عام 2023 «عام الاستدامة» تحت شعار «اليوم للغد»، ثم إعلان سموه عن تمديد عام الاستدامة ليشمل 2024، في إطار تشجيع الممارسات المستدامة والعمل الجماعي، وليكون جزءًا مهمًا في هذه المنظومة التوعوية التي تسعى من ورائها دولة الإمارات إلى إبراز أهمية تراثها الحافل منذ تأسيسها في إطلاق وتبني المبادرات التي تستهدف نشر الوعي بقضايا حماية البيئة واستدامة الموارد وفتح الباب لمزيد من مشاركات أبناء المجتمع في الجهود الوطنية المرتبطة بقضايا حماية البيئة ومواجهة تداعيات التغير المناخي. فقد رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ مرحلة التأسيس وحتى اليوم، أُسسًا ثابتة ترتكز على حماية البيئة والعناية بمواردها البرية والبحرية كافة، إذ تُشكّل القيم والممارسات الخاصة باستدامة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي، جزءًا أصيلًا من التراث الإماراتي الذي شغل حيّزًا كبيرًا في فكر - المغفور له - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، والذي كان له باعٌ طويلٌ في إطلاق المبادرات والبرامج التي تُعنى بالحفاظ على البيئة ومواردها، لإيمانه بأهمية التكامل بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ازرع الإمارات

وخلال الفترة الماضية أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي – رعاه الله - البرنامج الوطني «ازرع الإمارات»، والذي يأتي تأكيدًا على رؤية قيادة الإمارات التي تضع ضمن أولوياتها تسريع الجهود الداعمة لتنمية القطاع الزراعي، والارتقاء بمعدلات الأمن الغذائي المستدام، وتعزيز جهود تحقيق المستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051.

كما يستهدف برنامج «ازرع الإمارات» توسيع الرقعة الخضراء في الدولة، ودعم جهود الحفاظ على البيئة، وترسيخ صورة ذهنية إيجابية عن المنتج المحلي ذي القيمة الغذائية العالية، كما يُدعم البرنامج «عام الاستدامة 2024»، ويُعزز منظومة الاستدامة البيئية عبر المساهمة الفعَّالة للمنتجات المحلية في خفض البصمة الكربونية كمنتجات طازجة.

«كوب 28».. انطلاقة نحو عالم خالٍ من الانبعاثات

لم تقف الإمارات في خطواتها نحو حماية البيئة عند الموارد البرية والبحرية فقط، بل امتدت إلى العمل المناخي أيضًا باستضافة «كوب 28»، الذي مثّل خطوة رئيسية نحو جهود التحول إلى عالم خالٍ من الانبعاثات الكربونية، ونجحت من خلاله في حشد الجهود الدولية لنحو 198 دولة لتحقيق التوافق التاريخي بين الدول الأطراف من أجل مستقبل العمل المناخي والحفاظ على البشرية وكوكب الأرض، وذلك من خلال إعلان تاريخي يُعزز مكانتها الرائدة عالميًا كمساهمٍ رئيسٍ في بناء مستقبل مستدام للبشرية.

فقد أرسى «اتفاق الإمارات» التاريخي معايير جديدة للعمل المناخي العالمي من خلال وصول الدول الأطراف إلى اتفاق عادل ومنصف يتماشى مع النتائج العلمية، ويساهم في الحد من الأخطار التي تواجهها الدول الأكثر عُرضة لتداعيات التغير المناخي بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية والعمل المناخي.

سياسة وطنية لحماية البيئة والمناخ

وأقرّت دولة الإمارات سياسة وطنية لحماية البيئة والمناخ، حيث أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة العام 2023، الإطار الوطني للاستدامة البيئية، وهو إطار يشمل جميع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المعتمدة التي يتم العمل على أساسها في تنظيم العمل البيئي بالدولة، وتعزيز جودة الحياة والحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتحافظ على التنوع البيولوجي في الدولة.

ومع نهاية العام نفسه، أصدر مجلس الوزراء قرارًا بشأن ضوابط سياسة تثمين النفايات ذات الاستخدام الصناعي، والتي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الدائري في الدولة من خلال استخدام النفايات كمدخلات إنتاج في العمليات التصنيعية، وتعزيز القدرات التصنيعية للصناعات التي تستخدم النفايات كمدخلات إنتاج لتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

وتواصل دولة الإمارات - التي أخذت على عاتقها حماية البيئة ومواردها الطبيعية مرجعًا رئيسًا لمنجزاتها الوطنية، وتحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة - رحلتها المستمرة نحو مجتمع آمن خالٍ من الانبعاثات باستراتيجيات اتحادية ومحلية، تعكس الجهود الخالصة لتحقيق أهداف «مئوية الإمارات 2071» بجعل دولة الإمارات الأفضل في العالم.

حزم تشريعية

استحدثت الإمارات العديد من التشريعات والقوانين على المستويين الاتحادي والمحلي التي تستهدف المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، وتحظر أي سلوكيات قد تُشكل خطرًا عليها، ما أسهم في ترسيخ نهج الاستدامة، وريادة الإمارات ضمن مؤشرات التنافسية العالمية. بدأ الأمر مع - المغفور له - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه)، بأن أمر بعدم قطع أي شجرة غاف أو غيرها، لأي سبب من الأسباب وأوجب مساءلة من يخالف ذلك، وامتدت الجهود على التوالي بإصدار مجلس الوزراء لقرار عام 1975 بتشكيل «اللجنة العليا للبيئة» بهدف التنسيق بين الإمارات السبع فيما يتعلق بالقضايا البيئية، إلى أن تُوّجت هذه الحماية القانونية للبيئة في الدولة بإصدار القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها، فيما أصدر مجلس الوزراء قرارًا رقم 12 لعام 2006 بشأن نظام حماية الهواء من التلوث، وقرارًا رقم 20 لسنة 2008 بشأن تنظيم أنشطة الكسارات والمحاجر ونقل منتجاتها، وذلك في إطار الحرص على معالجة التأثيرات السلبية لهذه الأنشطة، بالإضافة إلى القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2018 بشأن الإدارة المتكاملة للنفايات: يهدف إلى تنظيم إدارة النفايات بأنواعها كافة، من خلال تقليل إنتاجها، وتعزيز إعادة التدوير، والتخلص الآمن منها. وفي إطار جهودها لتحقيق الاستدامة وتنويع مصادر الطاقة، أصدرت الإمارات مرسومًا بقانون اتحادي رقم (17) لسنة 2022 في شأن تنظيم ربط وحدات إنتاج الطاقة المتجددة الموزعة بالشبكة الكهربائية، الهادف إلى تمكين الأشخاص من إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، بما يضمن خفض الانبعاثات والوصول إلى الحياد المناخي. وواصلت الدولة جهودها لتعزيز مبدأ الاستدامة البيئية على المستويين الاتحادي والمحلي، بإصدار القرار الوزاري رقم 380 لسنة 2022 بشأن تنظيم استخدام المنتجات ذات الاستخدام الواحد في أسواق الدولة ليشكل أحد الإجراءات الرامية لحماية البيئة من التلوث الناتج عن استهلاك مثل تلك المنتجات.

"اتفاق الإمارات" المناخي قوة الدفع الحقيقية لقمة أذربيجان

"ساهمت دولة الإمارات وقيادتها الرشيدة في تطوير التعاون الدولي وتشجيع جميع الدول على تبني ذهنية إيجابية تُساهم في تحويل التحديات المناخية إلى فرص للنمو والازدهار للبشرية ككل».. بهذه الكلمات تحدّث الدكتور سلطان الجابر، رئيس كوب 28، في افتتاح فعاليات الاجتماعات الوزارية التمهيدية لمؤتمر الأطراف "COP29" بالعاصمة الأذربيجانية باكو، ليؤكد على الدور الذي رسّخه "اتفاق الإمارات" التاريخي خلال كوب 28 في حشد الجهود الدولية لنحو 198 دولة وتحقيق توافق بين الدول الأطراف من أجل مستقبل العمل المناخي والحفاظ على البشرية وكوكب الأرض.

مختار بابايف رئيس COP29:

نعمل مع رئاسة COP28 على تنفيذ «اتفاق الإمارات» التاريخي

مؤتمر الأطراف COP29 يُشكل لحظة سانحة لرسم الطريق نحو مستقبل مستدام.

رئاسة COP29 تستند إلى تعزيز الطموح وتمكين العمل لبناء الثقة بالدول الأطراف.

ضرورة الاتفاق على هدف طموح جديد للتمويل المناخي يكون عادلاً.

التمويل المناخي لابد أن يُلبّي تطلعات البلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية.

معايير جديدة

ساهم "اتفاق الإمارات" التاريخي في إقرار معايير جديدة للعمل المناخي العالمي من خلال وصول الدول الأطراف إلى اتفاق عادل ومنصف للحد من الأخطار التي تواجهها الدول الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية والعمل المناخي.

واستطاع COP28 البناء على ما تم التوصل إليه في COP27 الذي عُقد في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية الشقيقة، من خلال تفعيل الصندوق العالمي المناخي، وتأمين تعهدات مبكرة من الدول لتمويله.

كما نجح في تمهيد الطريق لتحقيق إنجازات تتعلق بتنفيذ مخرجات مؤتمرات الأطراف التالية التابعة للأمم المتحدة في مجالات المناخ وحماية الطبيعة، إذ يضع «البيان المشترك لـ COP28 بشأن المناخ والطبيعة والإنسان» إطارًا لمنهجية تُحقق التكامل بين العمل المناخي وحماية الطبيعة استعدادًا لكلٍ من مؤتمر الأطراف للمناخ COP30 ومؤتمر الأمم المتحدة للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي CBD COP16، لضمان تواصل العمل والاستمرارية عبر مؤتمرات الأطراف للتنوع الحيوي والمناخ.

التزام شامل

ويمثل «اتفاق الإمارات» للمناخ التزامًا شاملاً من دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز العمل البيئي، بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، ودعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، كما تسعى الإمارات إلى توسيع نطاق تأثيرها المناخي على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال مشروعات ومبادرات تستهدف تعزيز الاستدامة والمرونة في مواجهة التغيرات المناخية.

إنجازات «كوب 28»

حقق «كوب 28» عدة إنجازات تُشكّل إرثًا تاريخيًا في العمل المناخي، إذ جمَع أكثر من 83.9 مليار دولار ليدشن مرحلة جديدة لمسيرة هذا العمل، كما ساهم في إقرار 11 تعهُّدًا وإعلانًا تحصلت على دعم استثنائي واسع النطاق، وشهد الإعلان عن تعهدات دولية بقيمة 3.5 مليار دولار لتجديد موارد صندوق

الاتفاق شكل بداية دعم وتفعيل متكامل لمشروعات ومبادرات تستهدف تعزيز الاستدامة في مواجهة التغيرات المناخية.

تسعى الإمارات لتسريع العمل المناخي وبناء اقتصاد يتسم بالمرونة المناخية في المستقبل.

المناخ الأخضر، وكذلك الإعلان عن 134 مليون دولار لصندوق التكيّف، كما شهد تقديم 129.3 مليون دولار لصندوق البلدان الأقل نموًا، و31 مليون دولار للصندوق الخاص لتغير المناخ.

كما أطلقت دولة الإمارات صندوقاً للاستثمار المناخي برأس مال تحفيزي بقيمة 30 مليار دولار، تحت اسم «ألتيرّا»، يركز على جذب وتحفيز التمويل الخاص، ويهدف إلى جمع وتحفيز 250 مليار دولار إضافية على مستوى العالم، كما أعلنت عن تخصيص 200 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة إلى «الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة»، و150 مليون دولار لأمن المياه.

وبدوره، أعلن البنك الدولي عن زيادة قدرها 9 مليارات دولار سنويًا للسنوات 2024 و2025؛ لتمويل المشروعات المتعلقة بالمناخ، وأعلنت بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى عن زيادة إضافية في الدعم المقدم للعمل المناخي بقيمة تتجاوز 22.6 مليار دولار.

من الإمارات لأذربيجان.. نموذج للتعاون المناخي

وقد سعت قمة أذربيجان إلى توحيد جهود الدول في مجالات التحول للطاقة النظيفة واستثمارات الطاقة المتجددة، معتمدة على «اتفاق الإمارات» الذي شكّل نموذجًا للتعاون المناخي، من خلال تنفيذ مشروعات ذات أبعاد بيئية واقتصادية مستدامة، وتجلت النقاط المشتركة بين "اتفاق الإمارات» وأهداف كوب 29 في التركيز على الاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتعزيز الاقتصاد الأخضر كمحرك أساسي لتحقيق الاستدامة البيئية.

وخلال افتتاح فعاليات كوب 29، أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - حفظة الله - رئيس الدولة، حرص دولة الإمارات على الإسهام في تسريع العمل المناخي وبناء اقتصاد يتسم بالمرونة المناخية في المستقبل؛ حيث أشار صاحب السمو إلى أن «اتفاق الإمارات» التاريخي الناتج عن «كوب 28» أكد الإرادة العالمية الجماعية لتحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، كما قدم خارطة طريق لتحقيق طموحات اتفاق باريس، ونجح في استعادة الثقة بمنظومة العمل الدولي متعدد الأطراف من خلال ضمان الوفاء بالتعهدات المالية العالمية السابقة، والعمل على توفير التمويل المناخي للدول والمجتمعات الأشد احتياجاً إليه.

حماية المناخ.. طوق نجاة لـ«حقوق الإنسان»

وفي ظل الدور الكبير الذي قامت به دولة الإمارات لإرساء أسس مستقبلية للعمل المناخي، تسعى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقًا لخطة عام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إلى تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ ما يتطلب اتّخاذ الدول تدابير طموحة للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، تكون شاملة وتحترم المجتمعات المتضررة، من خلال خطة ترتكز على التعاون مع الشركاء لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية، ودعم إدماج المجتمع المدني في عمليات صنع القرارات البيئية، ومساعدة آليات حقوق الإنسان في التصدي للقضايا البيئية، بما فيها تغير المناخ، فضلاً عن مناصرة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وإجراء البحوث والمناصرة بهدف التصدي للأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان بسبب التدهور البيئي.

د. إبراهيم سلامة:

80% من دول العالم لا تتعاون بشكلٍ كاملٍ مع الآليات المعنيّة بحقوق الإنسان

18 عامًا قضاها الدكتور إبراهيم سلامة بين أروقة الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومن خلالها تعرف عن قربٍ على كيفية صناعة الرؤى الحقوقية، وما كان يجري بين جنبات كلٍ من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، ليجمع خبرة متكاملة حول عمل الهيئات والآليات الدولية.
وفي أول حوار له بعد التقاعد، اختص به «مجلة الإمارات لحقوق الإنسان» يكشف عن كثب العديد من الأوضاع التي أصبحت عليها هذه الآليات وتعاون دول العالم معها.

في البداية كيف تصف تجربة عملك في مناصب متعددة بين أرجاء الأمم المتحدة، لاسيما أنها تجربة ثرية امتدت لأعوامٍ طويلة؟

كانت مرحلة تتسم بالثراء الفكري الشديد، كانت أفضل مرحلة مهنية في حياتي، امتدت لمدة 18 عامًا متواصلة، التحقت بها بعد عملي في الدبلوماسية المصرية لقرابة 25 عامًا.

وجدت العمل في الأمم المتحدة يماثل «مطحنة» للأفكار، فقد كنا نحصل على كمٍ هائلٍ من الأفكار والآراء والتي يتم التعامل معها للخروج بفكرة موحدة لها أو للقضية التي تتناولها وتتعلق بها، ولهذا يمكن القول إن إبراز ما تعلمته خلال هذه الأعوام الطويلة بالأمم المتحدة هو فن الإنصات، وهو الفن الذي ساعدنا على استيعاب كل الأفكار والربط بين المواقف، بما يعني بناء جسور بينها وصولًا إلى إصدار أفكار لمبادرات خلاقة جديدة، وذلك على عكس العمل الدبلوماسي أو أي عمل آخر، حيث يتم الالتزام بموقف محدد لا يمكن الابتعاد عنه، فالأمر في النهاية يمثل تعبيرًا عن رؤية دولة.

ولقد وجدت أيضًا بالعمل في الأمم المتحدة مساحات لطرح الرأي «الوسطي»، بمعنى كنت أُنصت للبيانات والتي تتضمن مواقف أو رؤى «مُعلبة»، بل أكون في كامل الانصات لفعاليات الحوار التفاعلي الذي يتم بعد إلقاء البيانات، حيث يتم الإجابة على تساؤلات وطرح الأفكار بشكلٍ وأسلوبٍ مختلفٍ، مما يفتح الطريق أمام الوصول إلى أفكار أو حلول وسط لأي قضية يتم مناقشتها في الأمم المتحدة.

التعاون مع الآليات يتراجع

لمدة 18 عامًا تقلدت مناصب عديدة في الأمم المتحدة، وآخرها رئيس فرع معاهدات حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان..

كيف ترى تعاون دول العالم مع مختلف الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؟

بمنتهى الأمانة، يمكن القول إن منعطف تعاون الدول مع الآليات الدولية ليس صاعدًا في الوقت الحالي، بل هو في بداية التراجع، والسبب في هذا هو تعدد الآليات الأممية التي تتفاعل معها الدول، وبعضها يكرر ذاته، مما يؤدي إلى غياب التناغم في مخرجات هذه الآليات الأمر الذي يتسبب في غياب أي دور لها في العمل الدولي، ولنا أن نتخيل لو وقَّعت كل دولة على هذا الكم الهائل من الاتفاقيات، وانتظمت في الاستعراضات الدورية أمام الآليات الدولية المتعلقة بمتابعة هذه الاتفاقيات فإنها سوف تتلقى في العام الواحد مئات التوصيات، وهذا غير منطقي وبالتأكيد سوف يكون بها قدر كبير من العموميات والتكرار، وفي أحيان كثيرة تتسم بالتناقض، وبالتالي تفقد مثل هذه التقارير أهميتها مع الوقت، لتتحول إلى مجرد شكل تقوم به هذه الآليات مع الدول والتي هي من جانبها تتلقاها وترد عليها وفقط..! وهذا العمل يجعل الآليات المعنية بحقوق الإنسان تتحول من عمل رقابي وتدقيق لمسيرة رعاية دول العالم لحقوق الإنسان إلى عمل عشوائي غير منظم، مما يقلل جودته ويبعده عن غاياته.

والعديد من الدول تعرب عن استيائها من هذا الوضع، والذي انعكس على تراجع نسبة الدول التي تتجاوب مع هذه الآليات والتي لا تتجاوز 20%، أي أن هناك 80% من دول العالم لا تتعاون بالشكل المثالي مع الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ويمكن القول إن الإجراء الوحيد الذي به قدر من الانتظام هو الاستعراض الدوري الشامل، كونه إجراءً علنيًا وبه قدر من المساواة، والسهولة أيضًا، حيث تقوم أي دولة بالرد وفق البدائل الثلاثة المحددة لها، وهي (القبول – الرفض – أو أخذ العلم وهو ما يعني لا تقبل ولا ترفض) .

الدكتور
إبراهيم سلامة
رئيس فرع معاهدات حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان- سابقًا.

ترأس أمانة الأمم المتحدة لعملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي لعام 2009 ضد العنصرية (مؤتمر استعراض ديربان).

خبيرًا مستقلاً في اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ورئيسًا للفريق العامل الدولي المعني بالحق في التنمية.

في العام 2019، بصفته زميلًا زائرًا في أكاديمية جنيف، أجرى بحثًا حول دور ومسؤوليات الجهات الفاعلة الدينية في مجال حقوق الإنسان.

شارك مع مايكل وينر في تأليف كتاب "التوفيق بين الدين وحقوق الإنسان: الإيمان في التعددية" (دار إدوارد إلجار للنشر، 2022)

مقال "الإيمان من أجل الحقوق" في النزاعات المسلحة: دروس من الممارسة (مجلة ممارسة حقوق الإنسان، 2023).

العدالة المناخية

التحديات البيئية أصبحت جزءًا رئيسيًا فيما يتعلق بحقوق الإنسان.. كيف ترون اسهامات الدول والهيئات والآليات الدولية في إحداث التغيير المطلوب والوصول إلى تحقيق العدالة المناخية؟

حقوق الإنسان عمل ناقص، أقولها بكل صراحة، بمعنى الحقوق المدنية والسياسية والبيئة والاجتماعية وحقوق الأجيال القادمة ليست ضعيفة فحسب، بل منهارة للغاية، ولهذا حقوق الإنسان أشبه بطائر يطير بجناحٍ واحدٍ وهي الحقوق المدنية والسياسية، ولهذا كيف يُساهم الإنسان في هذه الحقوق وهو لا يتوافر له الحق في التعليم، أو يُساهم في تطوير بلاده، وهذا العمل الناقص يحتاج إلى استكمال؛ وحماية البيئة وسلامة المناخ مسؤولية الدول المتقدمة التي تقدمت على حساب البيئة على الأصعدة كافة، ولنا أن ندقق في مسيرة قمة المناخ في مصر «كوب 27»، أو التي عقدت بدولة الإمارات «كوب 28»، كان الموضوع الأبرز بهما هو محاولة الحصول على إقرار من الدول المتقدمة بتحمل مسؤولياتها بشأن البيئة، خاصة أن معظم الدول الغربية ترفض الإقرار بهذه المسؤولية حتى الآن، ولهذا هناك ضرورة لتطوير الرؤية لحقوق الإنسان لتكون أكثر شمولًا لمثل هذه الأمور.

تعدد الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أضعف مصداقيتها وتأثيرها النوعي، وأصاب توصياتها بالتضارب.

بناء خبرات وطنية في حقوق الإنسان

والتحدي الأهم من وجهة نظري لدول العالم هو بناء الخبرات الوطنية المتخصصة في حقوق الإنسان؛ لأن الوصول إلى رعاية متكاملة لحقوق الإنسان يبدأ من داخل المجتمعات، وليس فقط عبر الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، خاصة في ظل تعددها وتضاربها وتكرارها في الوقت الراهن، لهذا شعرت بالسعادة بوجود منظمة مجتمع مدني عربية مثل جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، والتي تتولى القيام ببناء وتعزيز الثقافة الحقوقية المجتمعية عبر مبادراتها وإصداراتها الإعلامية.

توصيات أكثر يعني إيجابية أكثر

مع انطلاق مسيرة آلية الاستعراض الدوري الشامل، كانت دول العالم لديها قناعة بأن التحصل على توصيات قليلة يعني أنها تقوم برعاية حقوق الإنسان بشكل مثالي، الآن لاحظنا أن الدول التي لديها هذه الرعاية بشكل متميز هي التي تتحصل على توصيات أكثر، كيف تفسر هذا الأمر من واقع خبراتكم الأممية؟

بالطبع عندما تكون الدولة أكثر التزامًا بالتعاون مع الآليات الدولية يكون لديها عبء أكبر وتتحصل على توصيات أكثر، بل الأقل تعاونًا لا تتحصل على توصيات كثيرة، فلو امتنعت الدولة عن التوقيع على اتفاقيات أو بروتوكولات ولم تقبل بزيارات المقررين الخواص، بالطبع سوف تتحصل على أسئلة وتوصيات أقل، وكثيرًا ما تلقيت ملاحظات من ممثلي دول أوروبية بهذا الشأن، حيث ذكر بعضهم أنهم يتحصلون على توصيات وملاحظات كثيرة للغاية وكأنهم لا يقومون برعاية حقوق الإنسان، ودائمًا ما كنت أؤكد لهم أن هذه مفارقة، تدل على الشفافية والتجاوب مع الآليات الدولية، كما أن هذا يؤكد مدى تطور مسيرة المجتمع المدني لديهم؛ ولهذا أرى أنه قد آن الآوان للعالم العربي أن يكون لديه مجتمع مدني ومشاركة شعبية إيجابية في مسيرة القضايا المجتمعية ومن بينها حقوق الإنسان.

تفاوت المجتمع المدني العربي

كيف تُقيم مسيرة المجتمع المدني العربي في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟

أرى أن المجتمع المدني العربي يُعاني من الاضطراب بدرجات متفاوتة بين الدول والمجتمعات العربية، ليس كلها على الإيقاع نفسه، ولكن ثورة وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية جعلت مشاركة المجتمع في الشأن العام بمثابة ضرورة حتمية، وهو ما يعني أن التكنولوجيا أصبحت أداة من أدوات التقدم نحو الحرية والحيوية. ولكن أرغب في الإشارة إلى أن هناك تطورًا إيجابيًا على مستوى السياسات التي تستهدف رعاية حقوق الإنسان، إضافة إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمر بقدرٍ كبيرٍ من التطور والبعض منها تحصل على تصنيف (أ).

المجتمع المدني العربي يعاني من اختلاط بين العمل الحقوقي المستقل والمعارضة السياسية، وعليه من المهم أن يفهم المجتمع المدني أن دوره يقع في إطار العمل الحقوقي لضمان استقلالية الجهود الحقوقية وحيادها، مما يُسهم في تعزيز مصداقيتها وقدرتها على تحقيق العدالة ودعم التطوير المجتمعي بعيدًا عن التجاذبات السياسية، كذلك من المهم النظر إلى النشطاء في المجتمع المدني على أنهم يسعون للتغيير الإيجابي طالما ركزوا جهودهم على تحسين المجتمع والتعاون مع الآليات المختلفة ولم يتجاوزوا إطار عملهم، وعندما يكون هدفهم التغيير الإيجابي ودعم مسيرة التطوير والبناء، يصبح من الضروري منحهم الفرصة للقيام بدورهم؛ لهذا السبب، تُناقش الآليات الدولية مع دول العالم أهمية الاستماع إلى المجتمع المدني وأخذ رؤيته في القضايا المختلفة بعين الاعتبار. والأمر الذي يحتاجه المجتمع المدني بشكل واضح الآن هو توافر الخبرات والمراكز الأكاديمية، كونها تساهم في خلق معرفة حقوقية، ومن ثم بناء خبرات وطنية تقود مؤسسات المجتمع المدني؛ وتشارك برؤى مختلفة ليس فقط تتعلق بالرقابة أو دعم أو تعزيز حقوق الإنسان، بل تشارك أيضًا في اقتراح الحلول المدروسة لأي قضية مجتمعية أو حقوقية تستهدف الدولة إيجاد الحلول الكفيلة لها.

الدول التي تتعاون مع الأليات الدولية الحقوقية هي التي تتحصل على ملاحظات وتوصيات أكثر ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل.

المجتمعات العربية في حاجة إلى تدريب وبناء خبرات حقوقية لتملك القدرة على المشاركة الفاعلة بالرقابة وطرح الحلول أيضًا.

الأخوة الإنسانية

مثلت وثيقة الأخوة الإنسانية وقيم التعايش الإنساني المشترك تجربة إماراتية رائدة، وقد تبنتها الأمم المتحدة وأطلقت على ضوئها اليوم الدولي للأخوة الإنسانية.. كيف ترى المبادرة الإماراتية؟

تُعد وثيقة الأخوة الإنسانية الموقعة في فبراير 2019 بأبوظبي، نقلة نوعية في توثيق العلاقة والروابط ما بين الأديان وحقوق الإنسان، وقد طرحت دولة الإمارات معالم هذه الوثيقة في ندوة دولية بمجلس حقوق الإنسان قبل سنوات، وقد شاركت خلالها ممثلًا عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ أكدت في كلمتي أن الوثيقة مبادرة نوعية ومهمة تستحق الإشادة بكل تأكيد، وتبلغ أهميتها فيما يتبعها من إجراءات تنفيذية؛ بمعنى إطلاق برامج نوعية ودولية تنبع من قيم ومبادئ وثيقة الأخوة الإنسانية، تستهدف تكريس القيم والمبادئ التي تضمنتها الوثيقة في صلب سياسات وبرامج ومبادرات عمل الدول والأطراف الدولية الفاعلة كافة، وأن يتم ترجمة تلك القيم والمبادئ في تشريعاتنا وحياتنا وسياساتنا ومجتمعاتنا، مع التأكيد على أن هذا الجانب هو الأهم في المبادرة الإماراتية، حيث تُمثل انتقالاً بالوثيقة من وثيقة مبادئ رئيسية كبرى بالغة الأهمية، إلى برامج عمل وطنية وإقليمية ودولية تُسهم في تعزيز القيم الإنسانية ومبادئ الأخوة الإنسانية والتعايش الإنساني المشترك،

في الإمارات مبادئ الميثاق أصبحت واقعًا منذ أعوام

ميثاق المستقبل "خارطة طريق» لعالم أكثر عدالة ورعاية لحقوق الإنسان

أصبح ميثاق المستقبل الذي تم اعتماده خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل خلال سبتمبر الماضي بمثابة خارطة طريق شاملة لبناء مستقبل للإنسانية يتخطى أجواء الانقسامات الحالية، ويضع مشاركة الشباب والأجيال القادمة في قلب المشهد العالمي.

فكرة الميثاق كانت «نداء» من الأمين العام للأمم المتحدة عبر تقرير «خطتنا المشتركة»؛ لعودة التكاتف والتغلب على الانقسامات الدولية.

لم يكن الميثاق مجرد اتفاق اعتمدته دول العالم بالإجماع «دون تصويت» من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل كان دراسة متكاملة لأوضاع العالم، ورؤية لعودة البشرية للتكاتف من أجل القضاء على الفقر والجوع والأمراض، وتحقيق تطوير حقيقي لأوضاع الإنسان الاقتصادية، واجراء إصلاحات لضمان العدالة والمساواة بين البشر، إضافة إلى التوقف عن الصراعات المسلحة وصولًا للسلام الشامل والعادل بين الجميع.

نداء الأمين العام

وهي نفسها المرتكزات التي ضمها تقريرًا للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش خلال العام 2021، حمل عنوان (خطتنا المشتركة) والذي تضمن مقترحًا بعقد مؤتمر القمة المعنى بالمستقبل للتوصل إلى توافق عالمي جديد بشأن وضع ملامح للمستقبل، مؤكدًا إلى أن الأمم المتحدة حشدت العالم على مدى 75 عامًا للتصدي للعديد من التحديات التي بعضها ما زال يؤرق البشرية، ممثلة في النزاعات والجوع، والأمراض، والتأكيد على ضرورة رعاية حقوق الإنسان ونزح السلاح وصولًا للسلام بين الجميع، مشيرًا إلى أنه في ظل زمن الانقسام و « التصدع» وانعدام الثقة الذي يمر به العالم حاليًا، هناك حاجة لاستعادة التكاتف لتأمين مستقبل أفضل للبشرية مع مراعاة كاملة للبيئة لضمان حياة طبيعية للبشر.

وأكد الأمين العام في تقريره أن جائحة كورونا تسبب في قلب العالم رأسًا على عقب، فقد هدد سلامة البشرية، وتسبب في تأثيرات سلبية للاقتصادات العالمية، وتعميق الفقر وانتشار أوجه عدم المساواة، ولا سبيل للمواجهة إلا بالتكاتف.

ومع استجابة دول العالم لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، شهد العامين الماضيين تحركات دولية مستمرة لوضع ملامح ميثاق المستقبل، سواء اكانت تحركات رسمية عبر ممثلي دول العالم في منظمة الأمم المتحدة أو عبر منظمات المجتمع المدني من خلال مناقشات ومؤتمرات، كان نتاجها العديد من الأفكار والملاحظات التي ضمها الميثاق في صورته التي تم اعتماده بها.

56 أجراء

وفقا للقرار الأممي رقم A/2.L 79 "ميثاق المستقبل".. تعهدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة باتخاذ 56 إجراءً في مجالات التنمية المستدامة وتمويل التنمية، والسلام والأمن الدوليين، والعلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي، والشباب والأجيال المقبلة، وإحداث تحول في الحوكمة العالمية، تمثلت الإجراءات في عدد في الموضوعات التالية:

خطة التنمية المستدامة.. تضمن الميثاق (12) إجراءً سعيًا لتحقيق أهداف الخطة، تتمثل في الحد من التغييرات المناخية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز المساواة وتمكين المرأة والفتيات.

السلام والأمن الدوليان: تضمن (15) اجراءً تمثل في دعم السلام والعدل ومعالجة الأسباب وراء اندلاع الصراعات المسلحة مع حماية المدنيين في ظل هذه الأجواء غير الآمنة، مع حصول المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية على الدعم والمساندة، وتشجيع التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء لنزع فتيل التوترات الدولية ودعم أهدافها بإخلاء العالم من الأسلحة النووية، وصولًا لبناء السلام مع ضمان الالتزامات بشأن المرأة والشباب بشكل عام والسلام والأمن؛ بما يضمن مستقبل خالٍ من الإرهاب.

العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي: تضمن الميثاق (6) إجراءات تتمثل في اغتنام الفرص التي تتيحها العلم والتكنولوجيا والابتكار لما فيه مصلحة الإنسان والبشرية ككل، مع تعزيز إنجازات البلدان النامية في هذا الشأن، وضمان الحرص في هذه الابتكارات على رعاية حقوق الإنسان، بما يساهم في تحسين المساواة بين الجنسين والنهوض بحياة جميع النساء والفتيات، وحماية تدفق المعلومات، وتشجيع أوجه التعاون الدولي في هذا المجال.

الشباب والأجيال المقبلة: تضمن هذا الموضوع (4) اجراءات تمثلت في الاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الشباب والأطفال مع تعزيز حقوق الإنسان لجميع الشباب وحمايتها واحترامها، وتعزيز الإدماج في المجتمع، ومشاركتهم في مسيرة مجتمعاتهم المحلية أو مشاركتهم على المستوى الدولي،

الحوكمة العالمية: تضمن هذا الموضوع في إطار ميثاق المستقبل (19) اجراءً تمثل في اصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر شمولًا وتمثيلًا وشفافية وكفاءة، وذلك دون تأخير، مع تعزيز استجابة المجلس لصون السلام والأمن الدوليين، مع

أنطونيو غوتيريش

الأمين العام: (خطتنا المشتركة) تضمنت مقترحًا لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للتوصل إلى توافق عالمي جديد..

المضي في بذل الجهود لتنشيط أعمال الجمعية العامة ، بالإضافة إلى تعزيز مسيرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعم المضي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم التعاون متعدد الأطراف لمواجهه التحديات الدولية، مع تعزيز دور ومسيرة منظومة الأمم المتحدة، والحرص على تمتع الإنسان بكافة حقوقه الإنسانية والتعامل بجدية مع التحديات الجديدة والناشئة، كما تضمنت الإجراءات الإشارة إلى اصلاح الهيكل المالي العالمي، مع تعزيز تمثيل البلدان النامية في هذا الهيكل، بما يضمن تعبئة تمويل إضافة لأهداف التنمية المستدامة من بينها مواجهة تحدي المناخ، وتلبية احتياجات البلدان النامية من هذا التمويل، وفي نفس تعزيز الاستجابة الدولية للصدمات العالمية المعقدة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه سلميًا لمصلحة البشرية.

ولقد تضمنت مؤتمر القمة المعني بالمستقبل اعتماد الميثاق الرقمي العالمي والإعلان بشأن الأجيال المقبلة، حيث تضمن الميثاق الرقمي 6 أهداف مختلفة تتعلق بأهمية وضع الأسس الكفيلة بسد الفجوة الرقمية وضمان شمول الاقتصاد الرقمي، مع تعزيز الوصول إلى فضاء رقمي شامل للجميع، وتعزيز الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي بما يحقق صالح البشرية.

الإمارات والميثاق الأممي

لقد رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة باعتماد ميثاق المستقبل و«الميثاق الرقمي العالمي، و«الإعلان بشأن الأجيال المقبلة». مؤكدًا على أهمية بناء الجسور، وتعزيز تعددية الأطراف لمواجهة التحديات العالمية، وبناء مستقبل أكثر سلاماً وشمولاً واستدامة لكوكبنا ولأجيال الحاضر والمستقبل، والعمل على تطوير التقنيات الحديثة والاعتماد عليها في تسريع محركات التنمية والاستدامة.

حيث تجسد الإمارات التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق المستقبل من خلال مبادراتها الاستراتيجية في جميع المحاور، مما يعكس رؤيتها الطموحة لبناء عالم أفضل وأكثر استدامة للجميع.

الاتحاد لحقوق الإنسان

كما شاركت جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان خلال مراحل الإعداد لميثاق المستقبل سواء عبر المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمجتمع المدني 2024 «التحالفات المؤثرة» في نيروبي، حيث شهد المؤتمر تدشين تحالف المجتمع المدني للتأثير في المستقبل، والذي يمثل منصة للمنظمات غير الحكومية بمختلف دول العالم، بغية تعزيز التعاون بين كافة مؤسسات المجتمع المدني، وطرح المبادرات والآراء التي تستهدف دعم الجهود الدولية لتفعيل ميثاق الأمم المتحدة للمستقبل وخطة العام 2030 المعنية بتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى مشاركتها في فعاليات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في ولاية نيويورك الأمريكية، لتؤكد على مشاركة المجتمع المدني الوطني في مسيرة الاعداد للميثاق وحتى اعتماده من دول العالم.

استراتيجيات متكاملة للمستقبل

حرصت دولة الإمارات على تأكيد ريادتها العالمية في مجال استشراف المستقبل، والعمل على ذلك اعتماداً على مقومات وثوابت العمل والمعرفة، حيث قامت باستحداث وزارة للذكاء الاصطناعي كأول وزارة بالعالم، والمعروفة الآن باسم «وزارة دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد»، كما دشّنت الدولة «جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي»، وأطلقت استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي، التي تهدف إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071،

56
إجراء لتفعيل الميثاق:

- 12 للتنمية المستدامة وتمويل التنمية
- 15 للسلام والأمن الدوليان
- 6 العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي
- 4 للشباب والاجيال المقبلة
- 19 للحوكمة العالمية

وتعجيل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية لبلوغ المستقبل، والاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100% بحلول عام 2031.

مستقبل مستدام

وفيما يتعلق بالاستدامة، قامت الدولة بإطلاق عددًا من المشروعات الاستراتيجية في هذا الشأن، «كمجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية»، والذي يُعتبر أحد أكبر مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة في العالم، إلى جانب مبادرات تعزيز الطاقة النظيفة والتحول الرقمي.

كما أطلقت الدولة استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة وحزمة من المشروعات الوطنية الكبرى التي جرى تنفيذها في إطار خطة استشراف المستقبل، ومنها مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ من خلال مسبار الأمل والذي «شكّل نموذجاً ناجحاً للتعاون الدولي وتوسيع المعرفة العالمية في مجال الفضاء، وفتح المجال أمام آفاق وفرص علمية جديدة للشباب وللمنطقة بوجه عام.

كما تساهم الإمارات في تعزيز استجابة الأمم المتحدة للتغير المناخي من خلال استضافة القمم والمؤتمرات منها مؤتمر COP28 في 2023 لتعزيز العمل المناخي العالمي و أطلقت «مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050».

نموذج عالمي

كما كرست دولة الإمارات اهتمامها بجوانب التنمية البشرية المؤكد بميثاق المستقبل، لاسيما في ظل الجهود الكبيرة التي بذلتها لتمكين الشباب والنساء في مختلف القطاعات، أو عبر ترسيخ قيم التسامح والتعايش المشترك في مناخ يتصف بالمساواة بين الجميع، في ظل رؤية شاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الاقتصاد المستدام، مما يعزز التزامها بالتحالف العالمي لضمان حقوق الإنسان والمساواة.

بالإضافة الى تعزيز السلام والعدل، حيث تدعم دولة الإمارات جهود الأمم المتحدة في حل النزاعات من خلال عضويتها في مجلس الأمن ومجلس حقوق الانسان، وقيادتها للوساطة في النزاعات الإقليمية و حماية المدنيين وتقدم مساعدات إنسانية سخية في مناطق النزاع، وجهودها في نزع الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب، حيث تعمل الإمارات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية ودعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما قادت مبادرات إنسانية للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق اهداف التنمية المستدامة وطنياً وعالمياً.

الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان..
ريادة الإمارات في مواجهة التحديات الحقوقية

«الذكاء الاصطناعي»
تحديات حقوقية تواجه العالم في ظل عصر

باتت التطورات المتسارعة التي يعيشها العالم في الوقت الراهن في ظل مظاهر عصر الرقمنة وأبرزها «الذكاء الاصطناعي» أبرز التحديات أمام رعاية وتعزيز حقوق الإنسان، خاصة أنها تسببت في بلورة أشكال جديدة من الانتهاكات لم تكن معروفة وقت إعلان وبرنامج عمل "فيينا" خلال العام 3991، والذي يمثل حتى الآن الركيزة التي يتم العمل عليها لضمان استمرارية رعاية العالم لحقوق الإنسان.

ميثاق رقمي بلا ضمانات

الميثاق الرقمي العالمي (GDC) والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال سبتمبر الماضي كملحق لميثاق المستقبل، أكد أهمية تعزيز التوصل إلى فضاء رقمي شامل للجميع ومفتوح ومؤمن يحترم حقوق الإنسان ويحميها ويُعززها، من خلال عدد (4) التزامات تقع على الدول تتمثل في (1) ضمان امتثال وضع وتنفيذ التشريعات الوطنية ذات الصلة بالتكنولوجيا الحديثة لالتزامات القانون الدولي بما فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان، (2) وضع ضمانات مناسبة لمنع ومعالجة أي تأثير سلبي على حقوق الإنسان ناجم من استخدام التكنولوجيا وحماية حقوق الأفراد من أي انتهاكات وإنشاء آليه فعَّالة للرقابة والإنصاف، (3) تعزيز الأطر القانونية والسياسية لحماية حقوق الطفل في الفضاء الرقمي (4) الامتناع عن فرض قيود على التدفق الحر للمعلومات، بالإضافة إلى عدد (2) دعوات لشركات التكنولوجيات ومطوريها وأدوات التواصل الاجتماعي تضمن: (1) احترام حقوق الإنسان الدولية والمبادئ الدولية طوال الفترة العمرية للتكنولوجيا، (2) احترام حقوق الإنسان على الإنترنت وتحمل المسؤولية عن الانتهاكات وتوفير سبل الوصول إلى الإنصاف بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. إلا أن هذا الملحق لم يتضمن أي ضمانات أو آليات واضحة لتعامل الإنسان مع مظاهر عصر الرقمنة، بما يضمن عدم التعرض للانتهاكات الحقوقية الرقمية، خاصة مع انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي، ومن ثم التعرض لآثاره التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة تُغير وجه العالم، خاصة أنه يدعم تحقيق معدلات أسرع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أن هناك ضرورةً لإيجاد الحلول الفعَّالة للمعلومات المضللة والتهديدات الأمنية المترتبة عليه.. مؤكدًا: "إننا في حاجة إلى تنسيق عالمي من أجل بناء ذكاء اصطناعي آمن وشامل ويكون في متناول الجميع».

مسارات وحلول حقوقية

في رسالة بعنوان «حقوق الإنسان.. مسارات للحلول» التي أطلقها المفوض السامي لحقوق الإنسان "فولكر تورك"، في فبراير الماضي، تم تسليط الضوء على الذكاء الاصطناعي كفرصة فريدة في ظل التطورات السريعة للتكنولوجيا الرقمية.. أكد المفوض السامي أن هذه التكنولوجيا تقدم إمكانات كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وتسريع تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، وشدد على أهمية دمج حقوق الإنسان في صميم تطوير التكنولوجيا واستخدامها وتنميتها، كخطوة حاسمة للتصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في العصر الرقمي؛ بناءً على ذلك، أصبح من الضروري وضع قواعد صارمة تضمن العناية الواجبة بحقوق الإنسان في البيئة الرقمية، مع تعزيز الشفافية والمساءلة، لضمان أن يبقى الإبداع البشري موجّهًا لخدمة الإنسانية.

اخلاقيات اليونسكو

من جهتها، قامت منظمة اليونسكو بوضع مصفوفة أخلاقيات للذكاء الاصطناعي تتضمن 10 قيم أخلاقية رقمية لتكون مرشدًا لدول العالم والجهات المسؤولة بها عن وضع الأطر القانونية والتنظيمية للذكاء الاصطناعي للحد من التأثيرات المتوقعة على مسيرة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها، خلال جميع مراحل أي نظام من نُظم الذكاء الاصطناعي.. مشيرةً إلى أن انتشار التكنولوجيا الذكية تسبب في إثارة مخاوف عديدة تتعلق بمظاهر الحياة ككل، مثل اتخاذ القرارات، والتوظيف والتشغيل والعمل والتفاعل الاجتماعي، وممارسة الحريات العامة، والرعاية الصحية، والتربية والتعليم وسبل وأهداف استخدام المعلومات، إضافة إلى حماية الخصوصية ممثلة في البيانات الشخصية، بل امتدت المخاوف إلى حفظ الأمن والنظام العام، والتي تمثل في مجملها انتهاكات لحقوق الإنسان.

تعزيز ورعاية حقوق الإنسان

ولهذا أبرز ما نصت عليه أخلاقيات الذكاء الاصطناعي يتمثل في التأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة الإنسان وحمايتها وتعزيزها، وهي الحقوق التي أكد عليها القانون الدولي بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو السن، ويجب على الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، أن تُدعم وتبذل جهودًا توعوية لاحترام حقوق الإنسان وتجريم أي ممارسات تمثل انتهاكًا لهذه الحقوق، والعمل على استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة كوسيلة جديدة لمناصرة حقوق الإنسان والدفاع عنها، والعمل على حماية البيئة والسعي للحفاظ عليها من التلوث، عبر استخدام الذكاء الاصطناعي في نقل الخبرات والتجارب الإيجابية للحفاظ على البيئة والترويج للتكنولوجيات التي تستهدف تطوير العناية بالبيئة، أو

الذكاء الاصطناعي في الإمارات يُعزز رعاية حقوق الإنسان ويحمي من الانتهاكات الرقمية

التعاون في تطوير الأطر القانونية التي تستهدف حمايتها من التلوث، وضرورة المساهمة في نشر ثقافة التنوع وقبول الأخر بما يؤدي إلى مشاركة الجميع في مسيرة الحياة بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الثقافة، بما يُساهم في تنوع الأفكار والمعلومات والتجارب الأمر الذي يكون له آثر إيجابي للبشرية ككل، بما يجعل الذكاء الاصطناعي مساهمًا في بناء مجتمعات مسالمة وعادلة ولا يتسبب بأي ممارسات من شأنها النيل من هذا الترابط، وتنمية الشعور العام لدى الإنسان بالانتماء للوطن بمفهومه الواسع ولجماعة محددة تسعى كل منها لمصالح تتعارض مع جماعات أخرى في المجتمع

استمرارية تطوير أنظمة التعليم

وأكدت منظمة اليونسكو أن هناك ضرورةً ملحة حول أهمية تطوير الأنظمة التعليمية في العالم، إذ يتطلب ما تشهده المجتمعات من رقمنة متزايدة إيجاد ممارسات تربوية وتعليمية جديدة، إضافة إلى تنمية مهارات التفكير النقدي بحيث يكون لدى الأجيال الجديدة القدرة على التفكير في أي معلومة قبل الاعتقاد في صحتها، مع العمل على تعزيز الوعي المجتمعي بالذكاء الاصطناعي من خلال التعليم المفتوح والمتاح للجميع، ومشاركة منظمات المجتمع المدني بما يؤدي إلى امتلاك المهارات الرقمية، ومحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية.

ريادة الإمارات الرقمية

ولأنها الدولة التي انتهجت استشراف المستقبل والاستمرار في مقدمة العالم في المجالات كافة، فقد أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2017 استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي بوصفها خارطة الطريق الأولى من نوعها في العالم والتي تضمنت أخلاقيات متكاملة للتعامل مع الرقمنة، للوصول إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071 ؛ بما يؤدي إلى تنفيذ متكامل يهدف لتطوير البرامج والمشروعات التنموية والارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبتكرة.

أولت دولة الإمارات اهتمامًا بالغًا لمواكبة التطورات التقنية في ظل ضوابط واضحة، لضمان استمرارية التزامها بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومن هذا المنطلق قامت بإنشاء وزارة تهتم بمسيرة الذكاء الاصطناعي؛ والتي قامت بدورها خلال سبتمبر الماضي بإصدار وثيقة سياسات عامة في هذا الشأن تضمنت الإشارة إلى معايير أخلاقية للذكاء الاصطناعي عبر 8 مبادئ أساسية ممثلة في العدالة لضمان عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي بدون تحيز، والمسؤولية في التعامل مع الأنظمة الرقمية في ظل توافر كامل للشفافية في عمليات اتخاذ القرار، والقابلية للتفسير والمرونة، والسلامة، بما يجعل الذكاء الاصطناعي دعمًا للسلامة البدنية والرقمية للأفراد والمجتمعات، والقيم الإنسانية، واحترام كرامة وحقوق الإنسان، وأن يُساهم في الاستدامة البيئية، وحماية الخصوصية، بما فيها البيانات الشخصية وفقًا لأحدث معايير الأمان.

مطالبات دولية لإبداع تكنولوجيا «ذكية» لخدمة البشرية؛ تُساهم في تحقيق أسرع لأهداف التنمية المستدامة

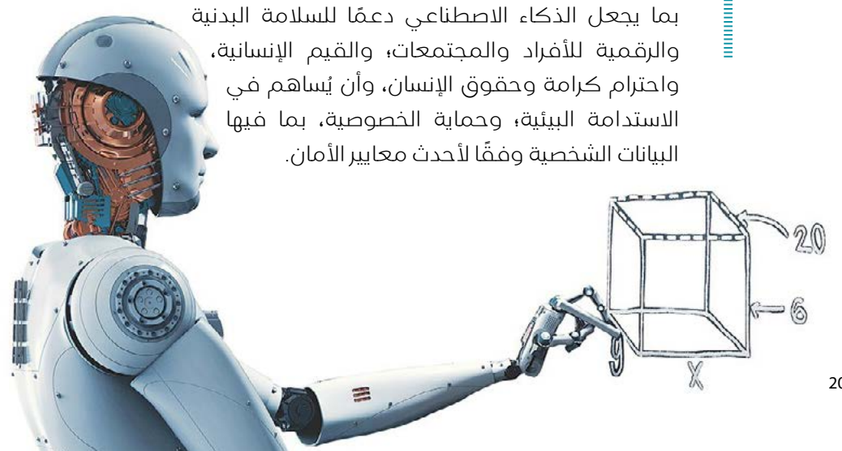

كاريكاتير

الكاريكاتير يعبر عن قضية هامة في العصر الحديث، وهي تأثير الأخبار المزيفة والمعلومات المغلوطة على صياغة التقارير والإعلام. يُظهر الرسم شخصًا يجلس مبتسمًا أثناء كتابة تقرير، بينما يتم تغذيته بمعلومات زائفة وأخبار مضللة عبر قمع موجه إلى رأسه، مما يعكس كيف يمكن للمصادر غير الموثوقة أن تؤثر على صناعة المحتوى الإعلامي بشكل سلبي. هذا الكاريكاتير يسلط الضوء على أهمية التحقق من المصادر والاعتماد على المعلومات الموثوقة لتجنب نشر أخبار مضللة قد تؤدي إلى عواقب خطيرة على الفرد والمجتمع.

الكاريكاتير لا يقتصر على نقد بعض الاعلام الدولي فقط، بل يمكن أن يمتد إلى التقارير والمؤشرات الدولية، حيث يُبرز التأثير السلبي للمعلومات الزائفة على مصداقية التقارير الصادرة عن منظمات دولية أو مؤسسات عالمية. عندما يتم الاعتماد على مصادر غير موثوقة أو تحليلات مشوهة، يمكن أن تؤدي هذه المعلومات إلى تقارير مضللة تُؤثر على صنع القرار على المستويات الدولية. هذا يُبرز الحاجة إلى تدقيق شامل وتوثيق دقيق والية لضمان أن التقارير الدولية سواء الحكومية او غير حكومية تستند إلى حقائق وبيانات صحيحة، خاصة وأنها غالبًا ما تكون مرجعًا لصياغة السياسات والتدخلات العالمية.

مجلس حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي

يعتبر مجلس حقوق الإنسان هيئة محورية داخل منظومة الأمم المتحدة، كونه مسؤولًا عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى العالم؛ ولهذا تعكس الدول الأعضاء البالغ عددها (47)، والتي تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة، شريحة متنوعة وتمثيلية من المجتمع الدولي، ما يضمن مراعاة مجموعة واسعة من وجهات النظر في عمله.

السفير الدكتور
جورج باباداتوس
رئيس وفد منظمة القانون العام الأوروبية
منظمة دولية تحمل صفة مراقب بالأمم المتحدة بجنيف ونيويورك ونيروبي

وتكمن أهمية مجلس حقوق الإنسان في قدرته على معالجة قضايا حقوق الإنسان من خلال آلياته؛ وخارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، يعمل مجلس حقوق الإنسان كسلطة أخلاقية ومنتدى عالمي لمعالجة المخاوف الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتتمثل نتائجه الملموسة في قراراته وتحقيقاته التي أدت إلى زيادة الوعي الدولي، وإنشاء بعثات لتقصي الحقائق، وإنشاء لجان تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وقراراته ليست ملزمة قانونًا، لكن نفوذ المجلس يمتد إلى تشكيل المعايير الدولية، وتعبئة الدعوة العالمية، والضغط على الحكومات للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ما يجعله مؤسسة لا غنى عنها لتعزيز الكرامة الإنسانية والعدالة في جميع أنحاء العالم.

إن موضوع الذكاء الاصطناعي وتداعياته على أصحاب المصلحة المشاركين في جلسات مجلس حقوق الإنسان واسع النطاق؛ لا يمكن تغطيته بالكامل في مقالٍ واحدٍ، ومع ذلك، سأبذل قصارى جهدي لتسليط الضوء على جوانبه الأكثر أهمية للعديد من الوفود، وخاصة الوفود الأصغر حجمًا، المشاركة في جوانب مختلفة من عمل مجلس حقوق الإنسان.

ولكن هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر مستوى أكثر مساواة للبعثات الأصغر؟

تبدأ عملية التفاوض على القرارات عادةً بصياغة القرار من قبل الراعي الرئيسي، تليها سلسلة من المشاورات غير الرسمية حيث يناقش الدبلوماسيون ويقترحون تعديلات على النص، ويتطلب الأمر تفاوضًا ماهرًا لمعالجة المخاوف وبناء الإجماع وتجنب اللغة المثيرة للجدل التي قد تؤدي إلى الاستقطاب أو التصويت ضد القرار.

وغالبًا ما تواجه البعثات الأصغر قيودًا في معالجة كميات هائلة من البيانات من المفاوضات والتقارير والمعاهدات والقرارات السابقة، ولا يمكنها استخراج النقاط الرئيسية أو الاتجاهات أو القضايا المشتركة بسرعة، والتي يمكن أن تساعد المفاوضين في تحديد السوابق المهمة دون غربلة الوثائق المعقدة يدويًا.

كما أن لديها وصولًا محدودًا إلى السجلات التاريخية والسوابق القانونية، والتي يمكن للبعثات الأكبر استخدامها بسهولة لتعزيز حججها ومقترحاتها، بالإضافة إلى التحدي المتمثل في محدودية الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمحدثة.

إن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على حل هذه المشكلات من خلال تحليل المدخلات من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية - مثل المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني -

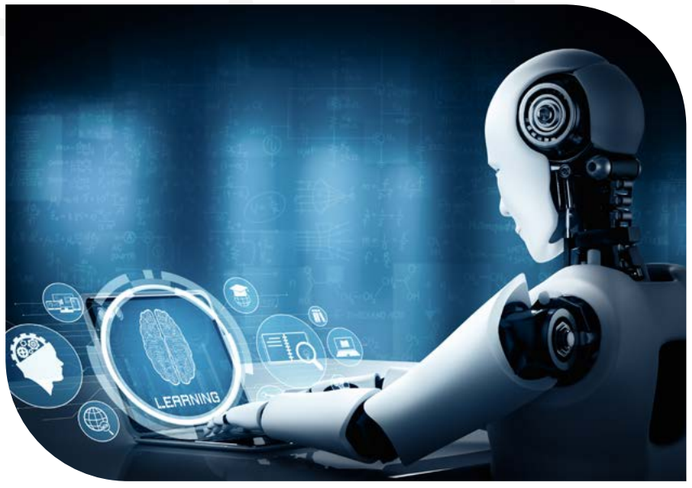

وضمان تضمين وجهات نظرها في المفاوضات.

ويمكن أن يؤدي هذا إلى قرارات أكثر شمولاً ودعمًا على نطاق واسع، وعلاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة كميات كبيرة من المعلومات، واستخراج رؤى حاسمة بسرعة من المفاوضات والاتفاقيات السابقة، وهذا يسمح للمفاوضين بتحديد الاتجاهات والقضايا الرئيسية دون الحاجة إلى غربلة جبال من البيانات يدويًا، وهو أمر إيجابي بشكل خاص للوفود الأصغر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعمل كـ «مساعد»، بمعنى مساعدة المفاوضين على تجنب الوقوع في الفخاخ التي تنصبها القرارات المصاغة بذكاء، ويمكنه أيضًا التحقق من الاتساق، والإشارة إلى التناقضات، وضمان توافق مشاريع القرارات مع الاتفاقيات الدولية والالتزامات السابقة، ما يقلل من احتمال سوء التفسير، وخلال مرحلة التشاور، يمكن أيضًا للذكاء الاصطناعي تتبع التغييرات في الوثائق، ما يسهل عملية تحديد متى ولماذا تمت إضافة أو إزالة نص أو عبارة معينة.

ومع كل هذه المميزات يظل الذكاء الاصطناعي عُرضة للخطأ ولا يمكن أن يحل محل عمل الدبلوماسيين ذوي الخبرة، ولهذا يمكن اعتباره أداة داعمة، بما يمتلكه من قدرة على تعزيز إعداد وإجراء المفاوضات الدبلوماسية، ومع ذلك، يجب على الدبلوماسيين التأكد من الحفاظ على خبرتهم وعدم الوقوع في فخ الاعتماد المفرط على التحليلات التي يولدها الذكاء الاصطناعي.

السفير الدكتور جورج باباداتوس، هو رئيس الوفد والمراقب الدائم لمنظمة القانون العام الأوروبية لدى الأمم المتحدة بجنيف منذ العام 2015، كما عمل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للهجرة.

كما شغل الدكتورة جورج سابقًا منصب المنسق الإقليمي لأوروبا الغربية في منظمة العمل الدولية، ومستشار اليونان في الأمم المتحدة، حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، وشغل الدكتور باباداتوس مناصب بارزة مختلفة، بما في ذلك نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونائب رئيس قمة الأمم المتحدة العالمية لمجتمع المعلومات.

الإمارات وحرية التعبير:

توازن مدروس بين الحقوق والمسؤوليات وفق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

منذ تأسيسها وحتى اليوم، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير بيئة داعمة لحرية الرأي والتعبير، بما يتوافق مع متطلبات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث تؤكد المادة (19) من هذا العهد أن ممارسة حرية التعبير ترتبط بواجبات ومسؤوليات خاصة، ويمكن للدول إخضاعها لقيود محددة في قوانينها الوطنية لضمان أن ممارسة هذا حق لا تتجاوز حدود احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، ولا تؤثر في الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، بناءً على ذلك، عززت الإمارات ممارسة هذه الحقوق من خلال منظومة قانونية متكاملة تضمن استخدامها بمسؤولية، بوصفها إحدى الركائز الأساسية لبناء مجتمع متقدم ومزدهر.

حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية

في دولة الإمارات، تُعتبر حرية التعبير جزءًا من المسؤولية الاجتماعية، تُشجع الدولة على التعبير عن الآراء التي تُساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وإثراء النقاش العام، وتعزيز الولاء الوطني، تمثل هذه الحرية فرصة للمشاركة الفعَّالة في صنع القرارات وصياغة مستقبل البلاد.

إلا أن هذه الحرية تأتي مع مسؤولية عدم تجاوز الحدود القانونية والأخلاقية، يهدف هذا النهج إلى حماية الأفراد والمجتمع من الآثار السلبية التي قد تنجم عن إساءة استخدام حرية التعبير، مثل نشر الشائعات أو التسبب في اضطرابات اجتماعية.

حرية التعبير والتنمية الثقافية

تلعب حرية التعبير دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الثقافية في دولة الإمارات، يشهد المشهد الثقافي في الدولة تنوعًا كبيرًا، حيث يُعتبر التعبير عن الآراء جزءًا من التفاعل الثقافي الإيجابي، وتعمل المؤسسات الثقافية والمجتمعية على تشجيع النقاش المفتوح والبنَّاء حول القضايا المختلفة، ما يُسهم في تعزيز التفاهم بين الثقافات وتعزيز الوحدة الوطنية.

التحديات وآفاق المستقبل

تواجه الدول حول العالم تحديات كبيرة في مواكبة التحولات المتسارعة في المشهد الرقمي، هذه التغيرات تستدعي تطوير سياسات وتشريعات لمواجهة قضايا مستجدة، مثل انتشار الأخبار المضللة.

في المستقبل، سيكون من الضروري تعزيز ثقافة الحوار واحترام التنوع الفكري، مع صياغة سياسات تضمن حرية التعبير وتحافظ في الوقت ذاته على الأمن والاستقرار الوطني، كما أن التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي يمكن أن يلعبا دورًا محوريًا في إنشاء منصات

يجب الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة، لضمان تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية

الإطار القانوني لحرية الرأي والتعبير

تستند حرية الرأي والتعبير في الإمارات إلى دستور الدولة الذي ينص على ضمان حرية التعبير للأفراد، بما يتوافق مع القوانين السارية، المادة (30) من الدستور الإماراتي تنص على أن "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون"، هذا الإطار يعكس توجه الدولة نحو إيجاد توازن بين حماية حقوق الأفراد وضمان السلم الاجتماعي وبما يتوافق مع المادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وتشمل هذه القوانين :

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2023 في شأن مكافحة التمييز والكراهية والتطرف: يُعد هذا القانون من الركائز الأساسية لتنظيم حرية التعبير في الإمارات، حيث يهدف إلى منع أشكال التمييز والكراهية كافة، سواء كانت على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو النوع أو الجنس، كما يُجرّم إثارة خطاب الكراهية بإحدى طرق التعبير أو باستخدام أي وسيلة من الوسائل.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية: مع التطور الكبير في وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، أصدرت الإمارات هذا القانون لضبط حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني، يُجرّم القانون نشر الشائعات أو الأخبار الكاذبة، ويعكس حرص الإمارات على خلق بيئة إلكترونية آمنة، ويشجع على الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي بما يضمن استقرار المجتمع وحماية حقوق الآخرين.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (55) لسنة 2023 في شأن تنظيم الإعلام: يهدف إلى وضع إطار تنظيمي شامل لقطاع الإعلام في الدولة، يركز القانون على تعزيز دور الإعلام في دعم الهوية الوطنية، وضمان حرية التعبير وفقًا للقوانين السارية، وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، مع مراعاة التوازن بين حرية الإعلام والمصلحة العامة.
- قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل «وديمة": يتضمن هذا القانون نصوصًا لحماية الأطفال من أي إساءة لفظية أو محتوى ضار، بما في ذلك التعبير السلبي الذي قد يؤثر في رفاهيتهم النفسية والاجتماعية، يُظهر هذا القانون التزام الدولة بضمان حرية التعبير المسؤولة التي تراعي الفئات الأكثر ضعفًا.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية: يرتبط هذا القانون بحرية التعبير فيما يتعلق بالخصوصية الرقمية، يحمي القانون بيانات الأفراد ويمنع استغلالها بطرق غير قانونية، ما يُعزز مناخًا آمنًا للتعبير عن الآراء بحرية دون المساس بالحقوق الشخصية.

أكثر أمانًا وديمقراطية لتبادل الأفكار والمعلومات، لتحقيق ذلك، يجب الالتزام بمبادئ الشفافية والمُساءلة، لضمان تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية.

الخلاصة

حرية الرأي والتعبير في دولة الإمارات هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية الدولة لتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، بينما تتيح الدولة المجال للتعبير عن الآراء بحرية، فإنها تؤكد أهمية ممارسة هذه الحرية بمسؤولية واحترام للقوانين والقيم الوطنية من خلال هذا التوازن، وتُظهر دولة الإمارات التزامها ببناء مجتمع يُعزز المشاركة الفعَّالة في صنع المستقبل ويحمي استقرارها ووحدتها الوطنية.

في حوار خاص لـ"مجلة الإمارات لحقوق الإنسان»

المقرر الأممي: الصراعات المُسلحة تُهدد حق الإنسان في السكن اللائق

السكن ليس مجرد أربعة جدران وسقف، بل هو الحق في العيش بأمان وكرامة في منزل لائق، وهو الحق الذي لا يتمتع به الكثيرون حول العالم، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك على نطاق العالم أكثر من 100 مليون شخص يفتقرون إلى المأوى، وأكثر من مليار شخص يعيشون في مساكن غير ملائمة.

البروفيسور
بالاكريشنان راجاجوبال
المقرر خاص معني بالحق في السكن اللائق بالأمم المتحدة

تولى منصبه الأممي في الأول من مايو/ أيار 2020.

هو أستاذ القانون والتنمية في قسم الدراسات والتخطيط الحضري في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وهو محامٍ، وخبير في العديد من مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنظومة الأمم المتحدة، والتحديات التي تفرضها أنشطة التنمية على حقوق الإنسان.

وفي كل عام، يفقد عدة ملايين من الناس منازلهم ويتشردون نتيجة لمشاريع التنمية أو الصراعات أو الكوارث الطبيعية أو أزمة المناخ، كما يتعرض العديد منهم للإخلاء القسري، في وقت تم التعامل فيه مع السكن كفرصة للاستثمار، وليس كسلعة اجتماعية وحق أساسي من حقوق الإنسان.

وقد دشنت الأمم المتحدة العام 2000 هذه الولاية الأممية بهدف تعزيز التحقيق الكامل للسكن اللائق كمكون من مكونات الحق في مستوى معيشي مناسب، وتحديد الحلول العملية وأفضل الممارسات والتحديات والعقبات وفجوات الحماية فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق، كما تهدف إلى تحديد مواطن الضعف المرتبطة بالنوع الاجتماعي فيما يخص الحق في السكن اللائق والأرض.

وفي إطار تسليط الضوء على مهام هذه الولاية والمسؤوليات التي يقوم بها المقرر الخاص بالسكن اللائق، أجرت مجلة «الإمارات لحقوق الإنسان» حوارًا مع البروفيسور"بالاكريشان".. استهل المقرر حديثه فيه بالإشادة بإطلاق المجلة.. معتبرًا إياها خطوة رائدة تُلبي الحاجة إلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتُسهم في تكريس القيم والمبادئ الإنسانية السامية في المجتمع.

السكن اللائق أكثر من مجرد 4 جدران

في العام 2020 تم تعيينكم «مقررًا خاصًا للسكن اللائق» من قبل المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.. هل من الممكن تحديد طبيعة التفويض وحدود الولاية المكلفة بها، ومسئوليتكم الدولية المتعلقة بهذه الولاية؟

في البداية أشكر لكم استضافتكم لإلقاء الضوء على جانبٍ مهمٍ يتعلق بحقوق الإنسان قد لا يحظى بتركيز الإعلام عليه كثيرًا، وأن نُسهم في التعريف بهذا الحق في إطار الولاية التي تم تكليفي بها من قبل مجلس حقوق الإنسان، إن الحق في السكن هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي تم الاعتراف بها منذ وقت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي أي معاهدات دولية ملزمة بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ستينيات القرن العشرين، تم الإشارة إلى أنه أحد حقوق الإنسان الأساسية التي يحق لجميع البشر التمتع بها إلى جانب حقوق أخرى مثل الحق في الغذاء أو الماء النظيف أو الصرف الصحي، والحق في السكن هو أحد الحقوق المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لذا فإن أول شيء أُريد أن أشير إليه هو أن الحق في السكن اللائق هو جزء ثابت من القانون الدولي وقد قبلته جميع البلدان، أو إذا لم تقبله فهي في طريقها إلى قبوله بشكل أو بآخر، إن الدول التي تعترف بالسكن كحق من حقوق الإنسان لديها آراء مختلفة حول مدى رغبتها في الالتزام القانوني بالاعتراف بالحق في السكن اللائق كحق من حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

وأرغب في الإشارة إلى أنه عندما نقول الحق في السكن اللائق فإننا لا نعني ببساطة 4 جدران والسقف، بل نعني في الواقع منزلًا يرتبط به الناس، ويعيشون فيه، ولديهم ذكريات فيه، ويقدرون هذا المنزل أكثر بكثير من مجرد كونه أحد ممتلكاتهم، فالحق في السكن ليس مجرد ملكية؛ لهذا يتم تعريف الحق في السكن اللائق أنه الحصول على السكن الذي نحتاجه للحياة والعيش ويضم ذكرياتنا التي تجمعنا به مع المجتمع.

الحق في التنمية والسكن اللائق

هناك اعتقاد بأن الحق في السكن اللائق هو جزء من الحق في التنمية، ورغم الاختلاف بينهما إلا أن هذا الاعتقاد لا يزال قائمًا، ويتساءل البعض عن مدى

البيئة والمناخ

يرتبط الحق في السكن اللائق بقضايا البيئة والمناخ بشكلٍ وثيقٍ.. هل تعتقد أن تحقيق العدالة المناخية يُسهم في تكريس الحق في السكن اللائق، وبالتالي يجب التركيز على تعزيز التمتع بالحق في العدالة المناخية والبيئية أو الحق في التنمية.. وهل تؤيد هذه الرؤية من وجهة نظركم؟

نعم في الواقع، أنت على حق تمامًا، فقضية المناخ والاستدامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في السكن وتشكل جزءًا منه، قبل عامين، قدمت تقريرًا عن تغير المناخ والحق في السكن اللائق للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أشرت إلى أنه بسبب التهديدات التي يفرضها تغير المناخ بسبب ارتفاع مستويات المحيطات وبسبب التصحر، وتزايد الفيضانات التي تحدث بانتظام في جميع أنحاء العالم، نرى المزيد والمزيد من الناس الذين يفقدون منازلهم، فالتأثير الأول الذي يواجهه الناس هو أن منازلهم تصبح غير صالحةٍ للسكن ويضطرون إلى الفرار والانتقال إلى مكان آخر، لذا فهناك تهديد كبير يواجه الملايين في جميع أنحاء العالم بسبب تأثيرات تغير المناخ، كما أن أسلوب تشييد المنازل وشبكات الطرق والبنية التحتية الصناعية بطريقة غير مستدامة تتسبب أيضًا في تدمير النظم البيئية، كما أننا نصّدر الكثير من الانبعاثات الضارة. والسؤال الآن.. هل نحن نفعل ما يكفي لتغيير ذلك الواقع السلبي؟ الإجابة هي للأسف «لا"، حيث تُسهم الممارسات غير المستدامة في زيادة نسب تغير المناخ، ولهذا لابد أن نُعيد التفكير في الطريقة التي نفكر بها في التنمية، ولقد قمت بدعوة الدول للنظر في حلول أكثر ذكاءً للطاقة، خاصة أن هناك في الواقع رابطًا مباشرًا بين الطاقة والسكن اللائق، وهي الدعوة التي نتج عنها قرار الاتحاد الأوروبي بتعيين مفوضًا معني «بالإسكان والطاقة"، وهذه أخبار سارة للغاية.

ميثاق المستقبل

خلال سبتمبر الماضي، نظمت الأمم المتحدة قمة المستقبل، واعتمدت "ميثاق المستقبل" الذي ركز على التكنولوجيا الجديدة والذكاء الاصطناعي.. هل تعتقد أن قمة وميثاق المستقبل تُسهم في تعزيز التمتع بالحق في السكن اللائق؟

هناك استخدام على نطاق واسع للذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن، خاصة في سوق الإسكان بالعديد من الأسواق المتقدمة، وبالتالي عندما تدعو قمة المستقبل إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي، فهذا أمر مرحب به خاصة أن هناك حاجة ملحة للقيام بهذا الأمر، ولكن لابد أن يتم هذا التنظيم بشكل عاجل، خاصة أن السرعة التي يتم بها إنتاج وتطوير التكنولوجيا أسرع بكثير من السرعة التي يسير بها العالم في اتخاذ قراراته، ولعل هذا ما يجعلنا في كثيرٍ من الأحيان عندما ننتهى من وضع قواعد تنظيميه تتعلق بالتكنولوجيا، يكون صناعها قد طوروها بالفعل تقنيات وأدخلوها فعليًا إلى السوق، ووقتها نحاول معرفة التداعيات السلبية المترتبة على إدخال التكنولوجيا لتلك الأسواق.

وبشكل عام.. هناك أهمية لإدراك حقيقة مؤكدة وهي أن حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في السكن اللائق تتأثر بالتكنولوجيا الحديثة ومنها الذكاء الاصطناعي، ومن ثم من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة بعد قمة المستقبل للتحرك نحو إطار تنظيمي مقبول عالميًا في هذا الشأن يتوافق تمامًا مع حقوق الإنسان.

الارتباط بينهما.. كيف يمكن توصيف العلاقة بينهما وأهميتهما، لاسيما مع تزايد الاهتمام بالحق في التنمية؟

هذا سؤال مهم للغاية، بالطبع، فقد تم الاعتراف بالتنمية بطرق عديدة ومختلفة منذ اعتماد إعلان الحق في التنمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1986، ولكن في الواقع وحتى اليوم، الحق في التنمية ليس جزءًا من القانون الدولي، لأننا لا نملك معاهدة ملزمة قانونًا معنية به.

الحق في التنمية ليس جزءًا من القانون الدولي؛ لأننا لا نملك معاهدة ملزمة قانونًا معنية به.

ولكن من الضروري التأكيد على أن الحق في التنمية أمرًا بالغ الأهمية للدول والمجتمعات الإنسانية، وكما تعلمون، حقوق الإنسان ليست حقوقًا فردية أو مستقلة بل هي حقوق شاملة ومترابطة، فلا يمكن مثلاً فصل الحق في السكن اللائق عن الحقوق الأخرى كالحق في الماء النظيف أو الغذاء أو غيرها من الحقوق، والتي تعتبر بشكل أو بآخر جزء من الحق في التنمية.

كما أن النظر إلى الحقوق من جانب الحق في التنمية يتوجب أن يتم مراعاة جملة الحقوق، وأن يتم العمل على تلبيتها وتمكين الجميع من التمتع بها، وفق محورية الإنسان وغايته في تحقيق التنمية.

وينبغي هنا أن نوضح أن حاجات الإنسان في تزايد وفق للحق في التنمية بتزايد معدلات التنمية والتطور المجتمعي، وهو ما يجعل من الحق في التنمية وفق هذه الرؤية عملية ديناميكية تأخذ في طريقها أيضًا الحق في السكن اللائق.

المدن أصبحت أهدافًا للحروب

من وجهة نظرك كيف تؤثر الحروب وحالة عدم الاستقرار والأمن على التمتع بالحق في السكن اللائق؟

هناك تأثيرٌ سلبيٌ للحروب والصراعات المسلحة دائمًا على حقوق الإنسان والحق في السكن اللائق بطبيعة الحال، ولهذا أرغب في الإشارة إلى أن العالم أصبح أكثر حضرية خلال الـ 100 عام الماضية، ففي بداية القرن العشرين، لم يكن هناك سوى عدد قليل من المدن التي تتواجد في أكثر الدول ثراءً وتقدمًا، وفي العادة هي دول صناعية غربية، ولكن التحضر زاد بسرعة في جميع أنحاء العالم، وهذا له ارتباط أيضًا بالحرب، فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى قبل 100 عام كانت الجيوش تلتقي وتتقاتل خارج المدن، لذلك كان هناك فصل واضح بين المكان الذي يعيش فيه المدنيون والمكان الذي تقاتل فيه القوات المسلحة، إلا أن هذه الطريقة

قضية المناخ والاستدامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في السكن

لم تعد تُخاض بها الحروب الآن، فقد أصبحت المدن إحدى الأهداف العسكرية التي يتم استهدفها في الحروب، ومن ثم تُسهم في تدمير المنازل، والبنية التحتية الخاصة بها، ومن ثم علينا أن نعمل سويًا كمجتمع دولي على منع اندلاع الحروب في المقام الأول، وإذا ما اندلعت، يجب أن تكون هناك استجابة قوية بما يكفي لمنعها من التوسع والتصعيد، ولسوء الحظ، نحن عاجزون عن منع الحروب، كما أننا لا نستطيع إنهاءها بسرعة عندما تندلع، وهذا هو التحدي الأكبر الذي نواجهه الآن.

رسائل سرية لمدة 60 يومًا

كيف تجدون التعاون معكم من قبل الدول. وكيف يمكنكم وصف دور هيئات وآليات حقوق الإنسان وخاصة مجلس حقوق الإنسان في تعزيز وترقية حقوق الإنسان في أنحاء العالم كافة؟

فيما يتعلق بولايتي، فأنا أتواصل مع الدول بشكلٍ مستمرٍ، وفي محادثات غير رسمية مستمرة مع العديد من الدول، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشكاوى التي أتلقاها من أشخاص في جميع أنحاء العالم، بشأن انتهاك حقهم في السكن اللائق، فأقوم بالتواصل مع تلك الدول من خلال إجراء يسمى آلية الاتصالات، وهي رسائل سرية تُرسل إلى الدول، وتظل سرية لمدة 60 يومًا، ثم يتم نشرها على موقع الأمم المتحدة، جنبًا إلى جنب مع أي ردود يتم تلقيها من تلك الدول أيضًا، وهذه واحدة من الآليات الرسمية المهمة التي وافقت جميع الدول على الالتزام بها، حيث يتمتع مفوض الأمم المتحدة الخاص بتفويضٍ لمطالبة الدول رسميًا بشرح وتحمل المسؤولية عن أي اتهامات أو ادعاءات تصل إليهم، ويجب عليهم شرح ما يحدث بالفعل داخل بلدانهم، وهذه طريقة رسمية واحدة، والطريقة الرسمية الأخرى التي أتواصل بها مع الدول هي بالطبع من خلال حواري التفاعلي وإعداد التقارير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك مجلس حقوق الإنسان، حيث تتفاعل الدول مع تلك التقارير، أما الطريقة الأخيرة التي أتواصل بها مع الدول هي أيضًا على أساس غير رسمي، إما بالتدخل في القضايا على سبيل المثال في القضايا المهمة المتعلقة بالالتماسات، والتفاعل مع الدول والمنظمات الإقليمية لتطوير الاستراتيجيات المتعلقة بالحق في السكن اللائق.

وضع الآليات الدولية

ودعني أقول لكم أن الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان قد ساهمت في إحداث تحسن كبير لحالة حقوق الإنسان بالعالم، حيث يمكن ملاحظة الفرق مقارنة بما كان عليه العالم قبل حوالي 30 عامًا، عندما كانت آليات حقوق الإنسان بما في ذلك الإجراءات الخاصة بالكاد تمتلك القدرة على النطق فقط، فقبل إنشاء مجلس حقوق الإنسان، كان لدينا لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ورغم اسهاماتها الكبيرة إلا أنها تعرضت للكثير من الانتقادات لعدم قدرتها على العمل بطريقة تتوافق مع طبيعة القرن الحادي والعشرين، لذلك تم استبدال اللجنة بالمجلس في العام 2006 والأهم في ذلك كله آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي تم تأسيسها مع بداية عمل مجلس حقوق الإنسان، كما تطورت آليات حقوق الإنسان وأصبح لدينا الكثير من حاملي التفويضات الآن بأكثر من 40 تفويضًا، كما نمت أيضًا وكالات الأمم المتحدة التي تدعم عمل حقوق الإنسان، إضافة إلى المكاتب الميدانية في العديد من دول العالم، لتقديم المساعدة للدول والمجتمع المدني على حد سواء، وأصبح النظام أكبر وأقوى عما كان عليه في الماضي.

زيارات غير رسمية

هل لديكم أي مشاريع لزيارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قريبًا. وهل هناك أي خطط أو برامج تتعلق بتلك المنطقة؟

رسميًا في هذه المرحلة، على الرغم من أننا نتحدث إلى بعض البلدان في المنطقة لمعرفة ما إذا كان من الممكن ترتيب الزيارة لها كون هذا النوع من الزيارات يعتمد على الطلب والتنسيق إلا أنني أقوم بزيارات لأغراض أخرى فقد كنت في القاهرة خلال أكتوبر الماضي؛ لحضور المنتدى الحضري العالمي. كما أقوم بزيارات غير رسمية، لكنها يمكن أن تكون مفيدة للغاية للتعرف على مسيرة البناء والتشييد في العديد من الدول، وقد تكون الزيارة بهدف دراسة اتخاذ إجراءات مستهدفة في مناطق معينة، على سبيل المثال، مثل زيارة أيرلندا الشمالية، خلال هذا العام، حيث كانت زيارة مفيدة للغاية لكل من الحكومة وللمجتمع المدني.

زيارات 2025

هل يمكنكم أن تخبرنا عن خطتكم المتعلقة بتنفيذ الزيارات الميدانية للدول في إطار ولايتكم خلال عام 2025؟

أتوجه في زيارة إلى أوزبكستان العام المقبل 2025، ولدينا اتفاق مع غواتيمالا أيضًا، ومن ثم زيارة عدد من الدول في وقت لاحق، وآمل أن أحصل على فرصة لزيارة دولتين أخريين على الأقل إن لم يكن ثلاث دول أخرى قبل نهاية ولايتي في عام 2026، خاصة لأنه قد تم تعييني في العام 2020 وبسبب جائحة كوفيد 19، لم يكن هناك أي دولة على استعداد لقبول زيارات من المقررين لهم، ونأمل أن نحصل على فرصة لإكمال هذه الزيارات مستقبلًا.

سبقت مطالبات عالمية برعايتهم في العمل

وثيقة قانونية إماراتية لحماية متكاملة لحقوق المرضى النفسيين

في الوقت الذي طالبت فيه منظمة الصحة العالمية عبر الاحتفال باليوم العالمي للصحة النفسية خلال العام الحالي بضرورة الاهتمام بتوفير رعاية للمرضى النفسيين في العمل وفق شعار « الصحة النفسية في مكان العمل»، مؤكدًا على أهمية توافر إجراءات وصفتها بالعاجلة، تكفل من خلالها الوقاية من مخاطر الاعتلالات النفسية، خاصة وأن 60% من سكان العالم يمارسون عملًا ومن ثم التعرض لمخاطر الإصابة بالأمراض النفسية، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تسبق العالم بما لديها من قدرات على استشراف المستقبل بإصدار قانون رقم 10 لسنة 2023، بشأن الصحة النفسية، خلال نوفمبر من العام الماضي، والذي بدأ سريانه خلال مايو 2024، وهو القانون الذي وفر حماية متكاملة لحقوق المرضى النفسيين سواء في العمل أو لتلقى العلاج، مع ضمان استمراريتهم في التعلم وممارسة الأنشطة الثقافية، بما يعني أن القانون ضمن للمرضى استمرارية الحياة الطبيعية دون الإخلال بأي حق من حقوقهم الإنسانية. ومن ثم في الوقت الذي تنادي فيه منظمة الصحة العالمية خلال عام 2024 بأنه قد حان الوقت لتوافر الرعاية الصحية النفسية في العمل كانت الإمارات قد سبقت العالم، وضمنته في قانون اتحادي صادر بهذا الشأن بفترة قاربت على العام.

حماية حقوقه العامة

تضمن القانون فصلًا كاملًا يضم 6 نصوصًا قانونية (بداية من المادة 9 وحتى المادة 15) تتعلق بحقوق المرضى النفسيين بشكل مفصل ومتكامل، حيث تضمنت المادة 9 من حقوق عامه، 18 بند تم النص من خلالها بشكل صريح وواضح على حقوق المرضى في العمل حيث تم النص في البند 4 على ما يلي « الاحتفاظ بحقوقه المدنية المقررة قانوناً وعدم الحد منها إلا لغرض حمايته أو حماية غيره من الأذى أو بموجب حكم قضائي» وهو الأمر الذي يوفر الحماية للحقوق المدنية للمريض، ولا يتم الحرمان منها إلا حالتين فقط، الأولى لغرض محدد لحمايته أيضا، و الثانية بموجب حكم قضائي، ومن ثم عدم تعرض الشخص المريض لأي ممارسات قد تنال من حقوقه بأي شكل من الأشكال فهو مواطن له وعليه نفس الحقوق والواجبات.

لا فصل من العمل

وفي البند (5) نص القانون على «عدم فرض قيود على عمله أو توظيفه بسبب اضطرابه النفسي أو إنهاء عمله إلا بناءً على تقرير من لجنة طبية مختصة ووفقاً للتشريعات النافذة في الدولة» ووفقا لهذا البند فقد وفر القانون الجديد الحماية من إنهاء الخدمة أو القيام بأي إجراءات تعسفية من جانب المؤسسات أيا كانت ضد المريض النفسي حيث لا يحق انهاء خدماته في العمل دون توافر تقريرًا من لجنة طبية متخصصة تقوم بتقييم المريض وطبيعة المرض وتأثيرها على قدراته في القيام بواجباته الوظيفية، ولعل هذا الواقع الراهن يدفع المؤسسات إلى نشر الوعي بكيفيه التعامل مع المريض النفسي بالشكل الذي يعزز من مساهمته في مسيرة العمل.

الخصوصية والسرية والحماية من الاستغلال

كما تضمنت البنود الأخرى من المادة الحق في الخصوصية وسرية المعلومات الخاصة به، إضافة إلى الحماية من المعاملة المهينة والاستغلال المادي والجسدي والجنسي، بل وتضمنت الحقوق العامة الحق في تقديم شكوى ضد أي شخص أو جهة في المنشأة الصحية النفسية دون ذلك أن يؤثر على مستوى الرعاية المقدمة له، أي توافر قد من التحصين له وللرعاية المتوفرة له ولحقوقه الإنسانية والعملية.

ضمان استمرارية حياته الطبيعية

ولم يغفل القانون الإشارة في البند 17، النص بوضوح على تقديم الدعم لتسهيل عملية التعليم والتعلم وممارسة الأنشطة الترفيهية والثقافية بالتنسيق مع الجهات المعنية فالمرض النفسي لا يعني نهاية حياته الطبيعة وبل هو ضمان لاستمرارية حياته الطبيعية حتى التعافي من المرض..

السياسات الوطنية

ويمثل القانون الاتحادي رقم 10 لعام 2023 بمثابة تطبيقًا للسياسات الوطنية لتعزيز الصحة النفسية والتي أصدرتها الحكومة الاتحادية خلال العام 2017، من أجل إرساء اطار وطني لتطوير خدمات الصحة النفسية في الدولة ورفعها إلى أفضل المستويات العالمية، والحفاظ على حقوق المريض النفسي وضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة له، كما هدفت حشد الجهود لبناء مجتمع صحي ومتوازن، وتعزيز الرفاهية العامة والتطور المستدام، وفق نظام فعال في جميع مستويات الرعاية الصحية.

ولقد تضمنت السياسات الوطنية عدة محاور رئيسية تمثلت في تعزيز وتحديث وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية المتعلقة بالصحة النفسية في جميع القطاعات المعنية، على نحو يتماشى مع البيانات المتاحة وأفضل الممارسات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الأشخاص الذين يعانون من تحديات وأمراض نفسية وغيرها من قوانين حقوق الإنسان الدولية المصدق عليها من قبل الدولة والقوانين الوطنية ذات الصلة، إضافة إلى التخطيط على أساس الحاجة المُقدَّرة منهجياً وتخصيص ميزانية، في جميع القطاعات المعنية، وإعادة تنظيم الخدمات وتوسيع نطاق التغطية، عبر اتباع عملية منهجية لنقل موضع الرعاية – عند اللزوم- بعيداً عن المصحات النفسية.

كما تضمنت السياسات الوطنية الإشارة إلى تطوير خطط متعددة القطاعات تستهدف تعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية، والحد من التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، وتُدمَج في التشريعات الوطنية لتعزيز الصحة العامة.

مما يؤكد أن الإمارات قد سبقت العالم بأعوام عديدة في التأكيد على ارتباط الصحة النفسية بحقوق الإنسان، فقد طالب الأمين العام للأمم المتحدة بالاهتمام بالصحة النفسية خلال العام الماضي فقط مشيرًا إلى أنها ليست امتيازًا، بل هي حق أساسي من حقوق الإنسان - ويجب أن تكون جزءًا من التغطية الصحية الشاملة».

وفي الختام، يتبين أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد وضعت معيارًا عالميًا لحماية حقوق المرضى النفسيين من خلال تشريعات متكاملة وسياسات وطنية شاملة. هذه الجهود تؤكد التزام الإمارات ببناء مجتمع متوازن يحترم حقوق الإنسان ويعزز الصحة النفسية كجزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة.

إن هذا النهج المتقدم ليس مجرد استجابة لمطالب عالمية، بل هو خطوة سباقة تُظهر حرص الدولة على ضمان استمرارية حياة كريمة وطبيعية للمرضى النفسيين، مع تعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. بذلك، تقدم الإمارات نموذجًا ملهمًا للعالم في تبني حلول مستدامة تعكس قيم الإنسانية والابتكار.

تضمنت السياسات الوطنية الإشارة إلى تطوير خطط متعددة القطاعات تستهدف تعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية

الحماية الدولية لحقوق الإنسان والصحة العقلية

الصحة العقلية هي جانب أساسي من جوانب الصحة وجودة الحياة، من الولادة إلى الشيخوخة، وتلعب الصحة العقلية دورًا لا يتجزأ في السعي لتحقيق السعادة والرضا عن الحياة للفرد والأسرة والمجتمع.

الدكتورة
أستريد ستوكلبرجر

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية: «الصحة العقلية هي عنصر أساسي لا يتجزأ من الصحة، هي حالة من الرفاهية العقلية التي تمكن الناس من التعامل مع ضغوط الحياة، وتعزيز وتحقيق قدراتهم، إضافة إلى التعلم والعمل الجيد، والإسهام في مجتمعهم».

وتعتبر حماية الصحة العقلية أولوية ليست فقط من أجل كفالة العناية بالصحة العقلية، ولكن أيضًا لضمان الحق في الوصول إلى أعلى مستويات الجودة في تقديم الرعاية الصحية المتكاملة، وفق نهج قائم على التكيف مع متطلبات الرعاية الشاملة والمتكاملة، وبما يشمل الرعاية الثقافية والبدنية والعقلية والاجتماعية.

الصحة العقلية حق أساسي من حقوق الإنسان.

ويجب التأكيد على أن الإصابة بحالة صحية عقلية لا ينبغي أن تكون سببًا لحرمان الشخص من حقوقه الإنسانية الأساسية، والتمييز والاستبعاد من القرارات المتعلقة بصحة الإنسان، أو لفقدان حقوقه الأساسية مثل الحق في المأوى، والغذاء، والتعليم، وفرص العمل، والحماية من جميع أشكال الإهمال والإساءة.

لذلك، فإن حماية حقوق الصحة العقلية مرتبطة ارتباطًا لا ينفصل عن الأدوات القانونية الدولية الأوسع نطاقًا لحقوق الإنسان، والآليات الدولية المعنية بتنفيذها.

كما أن احترام حقوق الإنسان يعني أيضًا حماية حرية الأفراد في التعبير عن أنفسهم واحتياجاتهم، واتخاذ الخيارات المعنية بشؤونهم وحياتهم، وحقهم في المشاركة الكاملة في المجتمع. وبالتأكيد فعندما يتم احترام هذه الحقوق، يصبح الأفراد أكثر عرضة لتجربة الشعور بالأمن والتمكين، وهو عنصر مهم في استعادة الصحة العقلية ومنع الانتكاسات المتعلقة بها أو بالتدهور الناتج عنها.

وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى تفاقم الحالة المرضية لمن يعانون من مشكلات مرتبطة بالصحة النفسية، ما يؤدي إلى زيادة الضرر النفسي عليهم، والإصابة بالاضطرابات النفسية كالقلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة مع المخاطر المحتملة للعنف الاندفاعي وإيذاء الذات والمجتمع.

وعليه، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع جوانب الصحة العقلية يُشكل أولوية ملحة، ويتطلب أن يكون جزءًا من إدارة الرعاية الصحية والسياسات الصحية على المستوى الدولي.

وهناك حاجة ملحة لدعم المدافعين المستقلين من المجتمع المدني الذين يعملون على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص والمجموعات المتضررة عقليًا من أسوأ حالات الحياة مثل أزمة الحياة الفردية في جميع الأعمار، أو تلك الخاصة بالأكثر ضعفًا الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم مثل الأطفال والرضع، إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية أو الأسرية والعنف، وأخيرًا الكوارث والأزمات البيئية الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان، إضافة إلى ضحايا الهجمات الإرهابية التي يتعرض لها الكثير من المدنيين الأبرياء، أو الذين يكونون عرضة للإرهاب الاجتماعي أو الحروب والنزاعات.

ويجب التأكيد على أن لكل شخص، أينما كان في العالم، الحق في التمتع بالصحة العقلية، وضمان الحماية من أي انتهاك لحقوقه الإنسانية، وإن حماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالصحة العقلية، تمثل قضية مهمة طوال الحياة، كما تشكل أولوية ليست فقط للتنمية البشرية، بل أيضًا للسلام يجب أن تتمتع به الأسر والمجتمعات الإنسانية كافة.

الدكتورة أستريد ستوكلبرجر، دكتوراه في الطب، عالمة ومحاضرة وكاتبة في معهد الصحة العالمي بكلية الطب بجامعة جنيف وأستاذة في جامعة العلوم التطبيقية في سويسرا، مستشارة وخبيرة في مواضيع تتعلق بالصحة العالمية والشيخوخة للحكومات والاتحاد الأوروبي والوكالات الدولية إلى جانب قطاعات أخرى. ويُطلب منها بانتظام التعاون مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن قضايا الصحة العقلية والمحددات والسياسات القائمة على الأدلة واللوائح الصحية الدولية وتصميم المناهج والأخلاق. بصفتها كاتبة، نشرت أكثر من 10 كتب و170 مقالة علمية وأوراق سياسات وتقارير حكومية أو صادرة عن المفوضية الأوروبية أو الأمم المتحدة، ويُطلب منها بانتظام مشاركة العلوم مع وسائل الإعلام.

العمل اللائق

احتفلت منظمة العمل الدولية بالذكرى المئوية لتأسيسها قبل بضع سنوات من خلال تسليط الضوء على التزام مكوناتها الثلاثية (الحكومات وأصحاب العمل والعمال) بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، استنادًا إلى تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها وقرارات آليات الإشراف؛ كما استندت إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

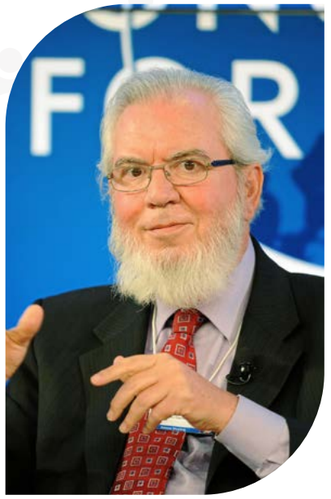

خوان سومافيا
المدير العام السابق لمنظمة
العمل الدولية

.العمل هو أحد أهم الأنشطة في حياة البشر الأفراد. إنه أمر بالغ الأهمية لهوية الفرد ومستقبله؛ إن العمل اللائق هو وسيلة أساسية يتواصل بها الناس مع مجتمعاتهم والنظام الاقتصادي الأوسع. كما أن العمل هو الطريق الأساسي للخروج من الفقر؛ إن العمل اللائق يقوم على فكرة مفادها أن العمل ليس سلعة. فالإنسان الذي يعمل ليس مجرد تكلفة أخرى للإنتاج، كما أن جودة العمل تحدد بطرق عديدة جودة الحياة وجودة المجتمعات التي نعيش فيها.

إنني أعتقد أن المستقبل الذي يريده الناس هو اقتصاد وطني وعالمي قادر على توفير فرص العمل اللائق في بيئة التنمية المستدامة. إنهم يقولون لنا «أعطوني الفرصة وسأقوم بالباقي"، لقد وجدت أن أهمية العمل اللائق تتجلى بشكل أوضح عندما يتم التعبير عنها من خلال تطلعات الأفراد والأسر. إنها تتعلق بوظيفتك وآفاقك المستقبلية، وظروف عملك، وقدرتك على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، وإرسال أطفالك إلى المدرسة أو إخراجهم من عمالة الأطفال. إنها تتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ إنها تتعلق بقدرتك على المنافسة في السوق ومواكبة المهارات التكنولوجية الجديدة؛ إن العمل اللائق هو الحصول على حصة عادلة من الثروة التي ساهمت في خلقها وعدم التعرض للتمييز، والتعبير عن الرأي في مجتمعك.

إن الوظيفة المعيارية التاريخية لمنظمة العمل الدولية ودورها في الدعم الفني، إلى جانب الحوار الاجتماعي والهوية الثلاثية للمنظمة (الحكومات و أصحاب العمل والعمال)، أثبتت جدارتها وقدرتها على البقاء خلال الأحداث الكبرى في القرن الماضي. ويثبت إنشاء التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية مؤخراً، والذي يشكل العمل اللائق جوهره، قدرته المستمرة على الاجتماع من أجل العمل المشترك.

هذا، إلى جانب القبول العام للعمل اللائق باعتباره منفعة عامة عالمية، تم التصديق عليه على أعلى مستوى سياسي من خلال الهدف الثامن من أجندة 2030 والذي تم تلخيصه في «العمل اللائق والنمو الاقتصادي». وهو لا يرى العمل اللائق كقضية عمالية فحسب، بل وأيضاً كنتيجة متوقعة للنمو، مما يجعله معيارًا للحكم على جودة النمو.

وتشكل جميع هذه الثلاثية (الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال)، إلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والميثاق، التفويض الاجتماعي للأمم المتحدة، أو يمكن تسميته بنظام الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية.

ومع ذلك، لا يبدو أن هناك شعورًا عامًا بأن هذا النظام بأكمله في أزمة. فالعمليات تعمل مع نظيراتها الوطنية والإقليمية الفردية فضلاً عن شركاء المجتمع المدني.

ولكن هناك مشكلة، يمكن تسميتها أزمة إذا أردنا، وينبغي للأمم المتحدة أن تكون مستعدة لتحمل أي مسؤولية تقع على عاتقها.

وبعيداً عن التعاون الضروري لتحقيق الأهداف المشتركة وتنفيذها، فإن هذه الأوضاع الوطنية الفردية ليست قضايا مطروحة على مؤتمر القمة الاجتماعي. ولكن من المثير للاهتمام أن تنظر اللجان الإقليمية إلى هذه المسائل من منظور كل منطقة على حدة، لاستخدامها بعد مؤتمر القمة. والهدف الأساسي من ذلك هو الإجابة على السؤال «أين توجد العقبات في منطقتنا التي تحول دون تنفيذ ما نوافق عليه». وسوف يكون هذا بمثابة اختبار لمنهجية يمكن استخدامها في صنع القرار العالمي في المستقبل.

وبعد أن قلت هذا، فإنني أجد أنه من المحفز أن تتمكن الحكومات التي تحلل القضايا بشكل مشترك في الأمم المتحدة من اتخاذ القرار معاً، بالنظر إلى المستقبل، لتجاوز ما يبدو ممكناً اليوم وتحمل مسؤولية تحقيق ذلك.

لقد كانت الأمم المتحدة، أمانتها العامة والحكومات، قادرة على رسم التحديات المستقبلية منذ إنشائها، وخلق الوعي والعمل بشأن العديد من القضايا. وقد فعلت قمة المستقبل ذلك مرة أخرى بشأن عدد من الأسئلة. إن هذا يخلق أيضاً مساحة للمجتمع المدني للتأثير على عمليات الأمم المتحدة، وهو ما لا يكفي من وجهة نظري. ولكن أيضاً لمراقبة التنفيذ الوطني.

إن دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية سواء على المستوى المحلي أو الدولي أمر أساسي لربط السياسات برؤية ووجهات نظر الجهات الفاعلة الاجتماعية المختلفة ومصالحها.

وفي النهاية، هناك حقيقة قاهرة: إن الحوار المفتوح بين البلدان الذي يغطي العديد من الاتجاهات فقط هو الذي يبني المستويات اللازمة من التقارب بين الحكومات نفسها والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة التي يمكن أن تعطي الحكم أساساً متيناً لاتخاذ القرار والشرعية.

إن هذا الإيمان بالحوار الاجتماعي والثلاثية (الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال) هو قناعة راسخة لدى منظمة العمل الدولية منذ إنشائها في عام 1919. وهو أساس استمراريتها التاريخية ويفسر حقيقة مفادها أن معظم قوانين العمل تستند إلى النظام المعياري لمنظمة العمل الدولية.

وإذا نظرنا جميعًا إلى ما هو أبعد، فقد نجد أن الأفق المشترك أقرب مما نتصور. ونحن جميعًا نعلم أنه في التحليل النهائي، باعتبارنا مجتمعات وطنية ومجتمعًا عالميًا، لدينا مصالح مشتركة أكثر من تلك التي تفرقنا. إن التحدي الذي يواجهنا جميعا هو كيفية خلق الأدوات والآليات، والأهم من ذلك، القناعة اللازمة لتحويل هذا الواقع الواضح إلى حقيقة من حقائق الحياة.

كان خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية من مارس 1999 إلى سبتمبر 2012. وقبل انتخابه مديراً عاماً لمنظمة العمل الدولية، كان السيد سومافيا سفيراً لتشيلي لدى الأمم المتحدة في نيويورك من عام 1990 إلى عام 1999، ممثلاً للحكومة الديمقراطية المنتخبة حديثاً في تشيلي. يتمتع خوان سومافيا بمسيرة مهنية طويلة ومتميزة في الشؤون المدنية والسياسية والدولية. وقد ساعدته خبرته الواسعة في جميع مجالات الحياة العامة ـ كسفير ومدير تنفيذي وصانع سياسات، ومشاركته في التنمية الاجتماعية، والأعمال التجارية، والمنظمات المدنية والأكاديمية ـ في صياغة رؤيته للحاجة إلى تأمين عمل لائق للنساء والرجال من خلال الاستثمارات الإنتاجية في الاقتصاد الحقيقي. وهو يعتقد سومافيا أن جودة المجتمع تتحدد في كثير من النواحي من خلال جودة العمل المتاح. وكان نشطاً بشكل خاص في معالجة البعُد الاجتماعي للأزمة المالية والاقتصادية الحالية. طوال حياته المهنية، كتب سومافيا وألقى محاضرات على نطاق واسع حول قضايا التجارة والأمن والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والعمالية وحقوق الإنسان، وحصل على العديد من الشهادات والجوائز عن عمله في مجالات السلام وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.

شهادة استثنائية لـ«تطور ثقافات ما قبل التاريخ»

«واحة العين».. لوحة إبداعية تعكس جماليات الطبيعة بـ«تراث مستدام»

لقد أسهمت الإمارات بدورٍ ريادي في مجال الحفاظ على التراث العالمي، وذلك بعد مصادقتها على الانضمام إلى إتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في العام، ويعكس ذلك إيمانها العميق بأن هذه المبادرات تُسهم في تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي بين الشعوب في جميع أنحاء العالم.

واحة العين

تعد المواقع الثقافية في مدينة العين شاهدًا استثنائيًا على تطور الثقافات التي سادت في المنطقة الصحراوية منذ العصور ما قبل التاريخ، بدءًا من العصر الحجري الحديث وصولاً إلى العصر الحديدي، هذه المواقع تبرز الوجود الإنساني والنشاط التنموي المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوثق التحولات المجتمعية من حياة الصيد والترحال إلى الاستقرار في الواحة، كما تعكس نمو المجتمع الإماراتي نحو تحقيق التنمية المستدامة، منذ العصور الحجرية وحتى الوقت الحاضر.

تعتبر «واحة العين» نموذجًا حيًا من مواقع التراث الإماراتي التي تم إدراجها في قائمة التراث العالمي لليونسكو العام 2011، وقد افتُتحت رسميًا للجمهور في العام 2016، لتتيح للزوار فرصة اكتشاف ما تحويه من معالم ثقافية وبيئية، مثل المركز البيئي التعليمي، أو التجول بين ممرات مظللة تحيط بها 147 ألف نخلة، فضلاً عن مساحات واسعة تحتوي على حوالي 100 نوع من النباتات، بالإضافة إلى مجموعة من المزارع المنتجة.

تقع «واحة العين» في وسط مدينة العين، وتغطي مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة باستخدام نظام الري التقليدي، وتعتمد الواحة على الأفلاج التقليدية في الري، مع ممرات متعرجة تحت ظلال أشجار النخيل وأشجار الفاكهة الأخرى، وتُعد الواحة مثالاً حيًا على الزراعة التقليدية التي سادت في المنطقة على مدار آلاف السنين، إلى جانب أشجار النخيل، تزرع الواحة محاصيل العلف وأشجار الفاكهة مثل المانجو، البرتقال، الموز، التين، والعناب (المعروف محليًا بالسدر)، فيما تفصل الأسوار التاريخية قطع الأراضي عن بعضها البعض.

الأفلاج والتربة الخصبة يرسمان جماليات الواحة

تُعد «واحة العين» نموذجًا فريدًا لاستدامة الموارد الطبيعية، حيث تعتمد على مياه الآبار ونظام الأفلاج التقليدي لنقل المياه الجوفية من أعماق المناطق الجبلية الصخرية البعيدة، والتي قد تبعد كيلومترات عن الواحة، تعمل هذه الأفلاج على إيصال المياه للمزارعين عبر شبكة من القنوات التي تسير بمحاذاة سطح الأرض أو تحته.

يعتمد نظام الري في الواحة على نوعين رئيسيين من الأفلاج، وهما «العيني» و«الداودي»، يقوم هذان النظامان بتقسيم المياه إلى مسارين منفصلين يمتدان من الجنوب الشرقي وصولاً الى جبال الحجر بالقرب من جبل «حفيت»، عند وصول المياه إلى الواحة، يتم توزيعها عبر شبكة معقدة من القنوات التي تعتمد على تقنيات توجيه دقيقة، حيث يتم حجب بعض القنوات لتمكين توجيه المياه إلى المناطق المستهدفة.

ورغم الطبيعة الرملية والحصوية التي تغلب على أجزاء من أراضي مدينة العين، تتميز واحة العين بطبقة سميكة من الطمي القادم من جبل «حفيت»، هذه الطبقة الغنية بالغرين والطين توفر بيئة مثالية للزراعة، ولتعزيز التجربة البيئية تضم الواحة مرافق متطورة ومراكز بيئية عند مدخلها الغربي، ما يجعلها وجهة ثقافية وزراعية مميزة.

الحصن الشرقي

يقع الحصن الشرقي، المعروف أيضًا باسم «قلعة السلطان»، على الحافة الشرقية لواحة العين التي كانت سابقًا تقع في قلب القرية القديمة، المعروفة أيضًا بـ«حارة الحصن»، تُعد القلعة واحدة من المعالم التاريخية المرتبطة بحكم عائلة آل نهيان في مدينة العين منذ أواخر القرن التاسع عشر، قام بتأسيسها المغفور له الشيخ سلطان بن زايد، خلال العام 1910 تقريبًا، حيث كانت مقر إقامته قبل توليه حكم أبوظبي في الفترة بين 1922 و1926.

تُدرك دولة الإمارات العربية المتحدة، تحت توجيه القيادة الرشيدة، أهمية الحفاظ على المواقع التراثية والطبيعية والأثرية وتوثيقها كجزءٍ أساسي من الموروث الثقافي الوطني، وانطلاقًا من ذلك، عملت الإمارات بشكلٍ حثيث على إدراج أبرز هذه المواقع ضمن قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، التي تمثل ذاكرة حضارية حية لتراث الإنسانية وتستوعب تفاعل ولقاء الحضارات المختلفة.

آخرها مهرجان Verzió في بودابست: منصة للأفلام الوثائقية والحقوقية

مهرجانات سينمائية بـ «عيون» حقوق الإنسان تعزيز الوعي من خلال الشاشة الكبيرة

في نوفمبر الماضي، احتضنت العاصمة المجرية بودابست الدورة الحادية والعشرين لمهرجان Verzió للأفلام الوثائقية، حيث توافد مبدعو السينما الوثائقية من مختلف أنحاء العالم للمشاركة في هذا الحدث الثقافي المميز. تميز المهرجان بعرض نحو 70 فيلمًا وثائقيًا، غطت طيفًا واسعًا من القضايا والمواضيع الإنسانية، بدءًا من النزاعات الدولية والعدالة الاجتماعية، مرورًا بقضايا البيئة وحقوق الأقليات. تحولت أيام المهرجان إلى مساحة غنية للتفاعل الحقوقي من خلال القصص الإنسانية التي طرحتها الأفلام.

ضمن برامجه المتنوعة، قدم المهرجان أقسامًا مثل "رؤية محددة" و"مساحات مفتوحة"، حيث أتاح للمشاهدين فرصة تأمل القضايا العالمية من زوايا جديدة وغير تقليدية. أما قسم "الذاكرة والتاريخ" فقد سلط الضوء على حقوق الإنسان في سياق الأحداث التاريخية، بينما ركز قسم "العدالة الاجتماعية" على النضال الإنساني في المجتمعات الفقيرة لتحقيق حقوقهم الأساسية.

الميثاق الدولي لأفلام حقوق الإنسان: نحو رؤية موحدة

ظهرت مهرجانات سينما حقوق الإنسان كحركة فنية فاعلة منذ أوائل التسعينيات عبر مجموعة كبيرة من المهرجانات التي تخصصت في التوعية الحقوقية بتناول العديد من القضايا الإنسانية، حيث أُقيم أول مهرجان متخصص في عام 1994، وشهدت أوروبا حينها تنظيم 41 مهرجانًا، ما مهد الطريق لتوسع هذا النوع من المهرجانات عالميًا. وفي عام 2004، اجتمع القائمون على هذه المهرجانات في مدينة براغ السويسرية لإصدار ميثاق أفلام حقوق الإنسان، وهو إطار أخلاقي ومهني يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال صناعة الأفلام. حيث يتضمن مبادئ توجيهية لصناع الأفلام لضمان أن إنتاج الأفلام يعكس القيم الأساسية لحقوق الإنسان ويعمل على توعية الجمهور بالقضايا الحقوقية، ومن أهم مبادئه :

احترام الكرامة الإنسانية: التركيز على تصوير الشخصيات والمجتمعات بطريقة تحترم كرامتها الإنسانية، دون تحريف أو تقليل من قيمتها.

- **التنوع والشمول:** تمثيل عادل لجميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الأقليات، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة.
- **التصوير الأخلاقي:** ضمان أن يتم تصوير المشاهد بطريقة تراعي احترام حقوق المشاركين، خصوصًا في الحالات التي تتضمن الأطفال أو المجموعات الضعيفة.
- **الالتزام بالحقائق:** توخي الدقة في تمثيل الحقائق عند تناول قضايا حقوق الإنسان لتجنب التضليل أو نشر صور نمطية.
- **حماية الخصوصية:** احترام خصوصية الأفراد الذين يتم تصويرهم، خصوصًا في الحالات الحساسة أو عند تصوير ضحايا الانتهاكات.
- **نشر الوعي:** استخدام الأفلام كأداة لزيادة الوعي المجتمعي بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز الحلول.
- الحياد الثقافي والديني: تجنب المساس بالقيم الثقافية أو الدينية بشكل مهين، مع تعزيز فهم مشترك بين الثقافات.
- **الالتزام بالقوانين الدولية والمحلية:** احترام المعايير القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير.

أسهم الميثاق في خلق قاعدة قوية لهذه الصناعة، ما أتاح لها التأثير في الوعي العام وتعزيز دور السينما كأداة تغيير.

الانتشار في العالم العربي: تجارب رائدة

لم تقتصر مهرجانات أفلام حقوق الإنسان على الدول الأوروبية، بل وجدت طريقها إلى العالم العربي، حيث برزت فعاليات مهمة مثل، مهرجان الكرامة في لبنان ومهرجان أخر بنفس الاسم في العاصمة الأردنية عمان، والمهرجان الدولي لحقوق لأفلام حقوق الإنسان في تونس، ومهرجان أفلام حقوق الإنسان في المغرب، بالإضافة إلى مهرجان أخر يعقد سنويًا في العاصمة العراقية بغداد.

وفي عام 2015، تأسست الشبكة العربية لأفلام حقوق الإنسان في الأردن، لتجمع 9 دول عربية في مسعى مشترك لدعم الإنتاج السينمائي الحقوقي وتعزيز التعاون بين صناع الأفلام ومديري المهرجانات. وتستند الشبكة إلى ميثاق متوافق مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية، يهدف إلى إثارة النقاش ورفع الوعي بعيدًا عن الأجندات السياسية أو التجارية.

دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان

أكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أهمية الأفلام الحقوقية في نشر الوعي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. ولتحقيق ذلك، تشارك المفوضية في تنظيم المهرجان والمنتدى الدوليين للأفلام المتعلقة بحقوق الإنسان (FIFDH)، الذي يُقام سنويًا في جنيف منذ عام 2005. يُعد هذا المنتدى جزءًا من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي أطلقته الأمم المتحدة، ويهدف إلى تعزيز المعرفة والتفاعل مع القضايا الحقوقية عالميًا.

ختامًا: السينما كأداة لتغيير المجتمعات

أصبحت مهرجانات سينما حقوق الإنسان منصات حيوية للتوعية بالقضايا الحقوقية من خلال عرض قصص إنسانية تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها المجتمعات. ومع استمرار دعم هذه المهرجانات، ثبتت السينما قدرتها على أن تكون أداة قوية لتغيير المجتمعات، وبناء جسور التواصل بين الثقافات، وترسيخ قيم العدالة والمساواة عالميًا.

قائدة ورائدة مسيرة تمكين المرأة الإماراتية

تُعد سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك « أم الإمارات»، واضعة حجر الأساس لتعزيز مكانة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وواحدة من النساء الأكثر تأثيرًا في تاريخ المنطقة العربية. بالنظر إلى مسيرتها الحافلة بالمُنجزات التي أرست حقوق المرأة ووضعتها على طريق الريادة وتبوأت أعلى المناصب.

تلك المسيرة انطلقت من تأسيس "الاتحاد النسائي العام"، الذي جاء تكريسًا لإيمان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة - المغفور له بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه، بهدف تذليل الصعوبات أمام تفعيل مشاركة المرأة في مختلف مناحي الحياة كافة، فبفضل توجيهات ومتابعة سموها الحثيثة، استطاعت المرأة الإماراتية أن تُحقق العديد من المكاسب والتي باتت تتولى العديد من المناصب القيادية في شتى المجالات منها ما يقارب 25% من مجلس الوزراء، و50% من المجلس الوطني الاتحادي؛ ما جعلها شريكًا في مسيرة التنمية والنهضة الشاملة بالدولة.

مسيرة ممتدة

بدأت مسيرة جهود "أم الإمارات" عبر مبادرات عديدة منها تدشين "الاتحاد النسائي" العام 1975؛ ليكون بمثابة الآلية الوطنية المعنية بتمكين وريادة المرأة في الدولة، وفي العام نفسه، أطلقت سموّها استراتيجية محو الأميّة وتعليم المرأة، ومع مرور الأعوام أطلق "الاتحاد النسائي العام" الاستراتيجية الوطنية الثانية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2015-2021.

كما لم يقف اهتمام سموّها عند حدود التعليم فحسب؛ بل حرصت على الاستثمار في تطوير المرأة الإماراتية وبناء قدراتها بإنشاء مكتبة "الاتحاد النسائي العام" خلال العام 1978، وبرعاية كريمة من سموّها تم إطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العام 2002، كما وجهت سموّها خلال العام 2020 بإنشاء أول أكاديمية متخصصة في الحرف الإماراتية بهدف حفظ واستدامة تلك الحرف ونقلها للأجيال القادمة.

كما امتدت جهود "أم الإمارات" لتشمل التشريعات والقوانين الوطنية، عبر المساهمة في تعديل قانون إجازة الوضع العام 2008؛ والذي يمثل أحد المحطات المهمة في مسيرة جهودها المتكاملة لتمكين المرأة.

النبض السيبراني

ومع التطوّر التكنولوجي المتصاعد، وجهت سموها بإطلاق مبادرة "النبض السيبراني" للمرأة والأسرة بالتعاون بين "الاتحاد النسائي العام" ومجلس الأمن السيبراني وشركائه الاستراتيجيين، وذلك لتعزيز تواجد المرأة الإماراتية في مجال الأمن السيبراني وتأهيلها للمساهمة في نشر التوعية الرقمية بين أفراد المجتمع. كما اهتمّت سمو الشيخة فاطمة برعاية الأسر اللاجئة، من خلال رعاية مبادرة "عطايا الإنسانية" محليًا ودوليًا، والتي تعنى بتعزيز جوانب المسؤولية المجتمعية تجاه الفئات المتعثرة من الأسر اللاجئة.

التمثيل السياسي للمرأة

أما عن التمكين السياسي للمرأة، فقد عملت سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأطلقت في هذا الإطار حملة فاطمة بنت مبارك 50/50 للتمكين السياسي للمرأة، التي توّجت في 5 مارس 2019 بصدور قرار - المغفور له - الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، والذي حمل الرقم 1/ لسنة 2019، برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%.

وخلال العام 2020 أعلنت الأمم المتحدة عن إطلاق اسم "مبادرة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتمكين المرأة في السلام والأمن" على برنامج المرأة والسلام والأمن سابقًا.

السياسة الوطنية

وأطلق مجلس الوزراء السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023 – 2031؛ بمناسبة يوم المرأة الإماراتية لعام 2023 تحت شعار «نتشارك للغد»، وجاءت السياسة ترجمة لرؤية سموها في تحقيق مشاركة المرأة العادلة والشاملة للتأثير في جميع المجالات وتعزيز جودة الحياة في المجتمع، ولتقدم إطارًا عامًا ومرجعيًا لمتخذي القرار في مؤسسات الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يضمن تعزيز جهود تمكين وريادة المرأة في الدولة.

ورشة تدريبية لتعزيز قدرات المرأة الإماراتية في مجال الأمن السيبراني

مبادرات عالمية

ولم تقتصر جهود سموّها على الصعيد المحلي فقط، بل أطلقت العديد من المبادرات الدولية لدعم المرأة حول العالم، فبتوجيهات «أم الإمارات» أطلق الهلال الأحمر الإماراتي وصندوق الشيخة فاطمة للمرأة اللاجئة، بالتعاون مع طيران الاتحاد، مشروع مبادرة «جسر الأمل» لتدريب القابلات في عدد من الدول تشمل موريتانيا وكينيا ومالي، وذلك لتقليل نسبة الوفيات بين الأمهات والمواليد في المجتمعات السكانية التي تواجه تحديات صحية في هذا الصدد.

وقبيل استضافة الدولة لـ"كوب 28»، جاء إطلاق مبادرة «التغيير المناخي والمساواة بين الجنسين» برعاية كريمة من سموّها لإشراك المرأة كطرفٍ فاعلٍ ومؤثرٍ في منظومة العمل الخاصة بالتغيير المناخي عالميًا، فيما أُطلقت مبادرة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتمكين المرأة الريفية في أفريقيا في مجال الزراعة.

وبتوجيهات سموّها، قدّمت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي مساعدات رمضانية عاجلة في السودان، وأطلقت حملة لمكافحة أمراض العيون في المملكة المغربية، وأسست كذلك مركز الشيخة فاطمة بنت مبارك «أم الإمارات» لتعليم وتدريب المرأة في إقليم "زنجبار" بتنزانيا، كما وقّع الهلال الأحمر اتفاقية تعاون مع وزارة الصحة في جزر القمر لإنشاء عدد من مراكز غسيل الكلى ورعاية الأمومة والطفولة، وافتتح مستشفى «أم الإمارات " للأم والطفل في جزيرة موهيلي، فضلاً عن إنجاز حزمة من «مشاريع أم الإمارات التنموية "في إثيوبيا.

وفي 9 فبراير 2023، وجّهت سموّها بتقديم 50 مليون درهم لدعم حملة «جسور الخير» التي أطلقتها هيئة الهلال الأحمر لدعم الجهود الإنسانية والعمليات الإغاثية لصالح المتأثرين من زلزال سوريا وتركيا، كما وجّهت بعلاج مصابي الكارثة في مستشفيات الدولة، وسبقتها بتنفيذ مبادرة صحية جديدة لعلاج وتأهيل المصابين في حادث انفجار مرفأ بيروت في لبنان.

وبمكرمة من سموّها، افتُتح مستشفى لاديج بجمهورية سيشيل بتكلفة تزيد عن 25 مليون درهم ويخدم المشفى حوالي 3 آلاف من السكان المحليين سنويًا، إلى جانب العشرات من المبادرات الدولية الأخرى الداعمة للمرأة والمتأثرين من الكوارث.

رعاية الطفل

وانطلاقًا من الاهتمام البالغ الذي توليه سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لقضايا الطفولة، نظم "الاتحاد النسائي العام" مهرجان الطفولة والذي يقام لمدة ثلاثة أيام كل عام، منذ العام 1991، ثم أولت حرصها بالطفل منذ مراحله الأولى بإطلاق حضانة "جنّتي" العام 2000 لتقديم الرعاية الآمنة لأبناء الموظّفات، ومع حرص سموّها على تحقيق الاستقرار الأسري والنفسي لأبناء الدولة، أسست مركز "رؤية المحضونين" العام 2001 بالتعاون مع دائرة قضاء أبو ظبي، بما يكفل لهم التنشئة السليمة.

وفي خطوة دولية مهمة تعكس الاهتمام بحقوق الطفل، عمل "الاتحاد النسائي العام" في مقره بمكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في منطقة الخليج (اليونسيف) خلال الفترة من 2007 إلى 2023 على النهوض بحقوق الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030.

كاريكاتير

مسيـــرة عـــام.. الأثـــر والتـأثيـــر

على مدار أقل من العام، كانت ولا تزال تمضي جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان في التأكيد على تطور مسيرة المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عكست أنشطتها المتكاملة جهود وريادة الدولة ورعاية قيادتها الرشيدة لحقوق الإنسان.

مع أولى خطواتها عقب صدور قرار الإشهار من وزارة تنمية المجتمع خلال يناير العام الجاري والحصول على الترخيص من قبل دائرة تنمية المجتمع في إمارة أبوظبي، تم عقد الجمعية العمومية في فبراير 2024 وانتخاب مجلس إدارة الجمعية ليكون برئاسة الدكتورة فاطمة خليفة الكعبي، كما تم انتخاب الخبيرة مريم الأحمدي نائبًا للرئيس، والسيد عمران الخوري أمينًا عامًا، ليقوم بإدارة شؤون الجمعية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، إضافة إلى السيد سلام محمد الذي تولى مسؤولية الإشراف على الأمور المالية وضمان الشفافية والنزاهة، وضمن أعضاء مجلس الإدارة، تم اختيار السيدة إسراء محمد من أصحاب الهمم، ما يُعزز العمل الجماعي ويُسهم في تحقيق تطلعات الجمعية المستقبلية.

طرحت الجمعية طوال الأشهر الماضية العديد من القضايا الحقوقية بالغة الأهمية سواء التي تناولت البعدين الوطني والإقليمي أو البعد الدولي عبر إصدار 17 بيان كتابي، 27 بيانًا شفهيًا تم طرحه أمام مجلس حقوق الإنسان – بالأمم المتحدة، إضافة إلى إصدار العديد من البيانات الإعلامية التي عكست فيها رؤيتها بشأن قرارات وطنية أو دولية، إضافة إلى بيانات دولية شاركت بها مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية بالأمم المتحدة.

كما قامت بتنظيم 3 ندوات دولية على هامش الدورات الأممية الثلاثة حيث شارك فيها قيادات الجمعية وخبراء دوليون ورؤساء عددٍ من المنظمات غير الحكومية الدولية، كما قامت بتنظيم 4 معارض حقوقية ثقافية قدمت من خلالها واقع مسيرة رعاية وعناية دولة الإمارات بحقوق الإنسان ورؤيتها للمستقبل والذي بدأت ملامحه في الظهور من الآن.

ولقد حرصت جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» أن تكون رؤيتها نابعة من الريادة والتميز في تعزيز احترام حقوق الإنسان بمعايير دولية، فيما تعبر رسالتها عن المساهمة بفاعلية وكفاءة في حماية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الأثر

أكثر من

50

جهود متنوعة لجمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» في دورات مجلس حقوق الإنسان، ما بين بيانات كتابية وشفهية وندوات دولية ومعارض حقوقية.

الفاعل بالتشريعات والقرارات والممارسات والسياسات المعنية بحقوق الإنسان كافة، كما تتضمّن قيمها «الولاء والانتماء، والالتزام والمسؤولية، والشراكة والتكاملية، والاستقلالية والشفافية والريادة والتميز».

البُعد الوطني

حرصت الجمعية على تعزيز مكانتها الوطنية، ضمن الأهداف التي تأسّست عليها، وفي ظل ما تطمح إلى التفرّد في تحقيقه من منجزات ترقى لتكون في طليعة المؤسسات الحقوقية، حيث قامت بتكريس القيم والمفاهيم الحقوقية في المجتمع، عبر عقد الاجتماعات المتنوعة مع المؤسسات المختصة بالدولة. وفي إطار مناقشة آفاق وسُبل التعاون وضمان استمرارية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة رعاية حقوق الإنسان بالدولة، عقد وفد الجمعية سلسلة لقاءات مع مجموعة من القيادات المعنية بحقوق الإنسان، شملت مسؤولين من الجهات المختصة بمكافحة الإتجار بالبشر، بالإضافة إلى قيادات من قطاع الصحة ووقاية المجتمع، بهدف تعزيز الجهود المشتركة والتنسيق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بحماية الحقوق وترسيخ قيم العدالة والإنسانية.

كما حرصت الجمعية على المشاركة الفعّالة في عددٍ من ورش العمل التوعوية والتفاعلية، التي تهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي بالمواضيع الحقوقية والاجتماعية، وبناء جسور تواصل مع مختلف فئات المجتمع، وشملت هذه الورش موضوعات متنوعة تسلط الضوء على حقوق الإنسان، وتمكين الفئات المجتمعية المختلفة، إلى جانب تعزيز مفاهيم المسؤولية المجتمعية والشمولية، بالإضافة إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتعزيز نزاهة القطاع المالي والمساهمة في زيادة الأمن والسلم الدوليين، تأتي هذه المشاركات ضمن جهود الجمعية المستمرة لتعزيز التشاركية والتعاون مع مختلف الجهات والفئات لتحقيق التأثير الإيجابي المستدام.

بيانات صحفية

وأصدرت الجمعية مجموعة من البيانات الصحفية التي واكبت الأحداث المحلية، وأبرزت النجاح الحقيقي والواقعي للحقوق الإنسانية في الإمارات، منها الإشادة بخروج الدولة من القائمة الرمادية لمراقبة غسل الأموال، بناء على توصيات مجموعة العمل المالي «فاتف»، وبما يعزز المكانة المالية والمصرفية للدولة. والإشادة بقانون تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل لنقل مهام إدارة المنشآت العقابية والإصلاحية من شرطة أبو ظبي إلى دائرة القضاء بأبوظبي، والإشادة

بالخطوات المتفرّدة التي حرصت الإمارات على تنفيذها في التعامل الاستباقي خلال الحالة الجوية الطارئة، فضلاً عن الإشادة بمنح المنظمة الدولية (برلمان البحر الأبيض المتوسط) جائزتها «الشخصية الإنسانية العالمية» لصاحب السمو رئيس الدولة - حفظة الله- تقديرًا لدعمه للعمل الإنساني والإغاثي.

كما قادت الجمعية تحالفًا دوليًا ضمن 21 منظمة إقليمية ودولية، للإشادة بقرار العفو الرئاسي عن المتهمين والمحكومين من الجنسية البنغالية، والذين صدرت بحقهم أحكامًا قضائية لارتكابهم جرائم يعاقب عليها القانون، مؤكدين أن قرار العفو يعكس قيم التسامح ونهج التعايش في دولة الإمارات. كما تفاعلت الجمعية عبر البيانات الصحفية مع العديد من الأحداث الدولية، حيث أشادت باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة «لتدابير مكافحة كراهية الإسلام»، وبتصدّر الإمارات للمؤشرات العالمية المعنية بتأمين ظروف العمل اللائقة والآمنة للعمال، وبتصدر الدولة بمؤشر «التسامح مع الأجانب»، والتأكيد على دعم الإمارات لحقوق الطفل. كما شاركت الجمعية المجتمع المحلي والدولي احتفاءه بالمناسبات والأيام الوطنية والإقليمية والدولية، لاسيما الاحتفاء بيوم المرأة الإماراتية، والتأكيد على دلائل الوحدة والانتماء للأرض والولاء للقيادة في إطار الاحتفاء بيوم العَلَم، والاعتزاز بالمكانة الرفيعة التي يحتلّها شهداء الإمارات لما قدّموه من تضحيات غالية في سبيل رفعة الوطن وحماية مكتسباته، احتفالاً بيوم الشهيد، وتجديد العهد والوعد في بناء دولة قوية تسودها قيم العدالة وحقوق الإنسان، احتفالاً بذكرى اليوم الوطني.

واحتفالًا باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، شاركت الجمعية في الحملة الدولية المعنية بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، والتي استمرت لمدة 16 يومًا «الأيام البرتقالية»، ابتداءً من 25 نوفمبر حتى 10 ديسمبر، واستهدفت حماية المرأة والفتيات، ورفع مستويات الوعي المحلي والدولي بالعنف الموجه ضدهم، النساء والفتيات.

إصدار العديد من البيانات الإعلامية بالتعاون مع منظمات ذات صفة استشارية للإشادة بريادة الإمارات الحقوقية والمساهمة في الأحداث الدولية.

المشاركة في مؤتمرات وفعاليات دولية منها صياغة واعتماد ميثاق المستقبل لتؤكد على دور ومسيرة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة.

البُعـــد الدولـــي

وحرصت الجمعية على إبراز وتعزيز مسيرة الإمارات الحقوقية، والتعريف بريادتها المتميزة على المستوى العالمي من خلال إصدار العديد من البيانات الكتابية والشفهية، خلال مشاركتها في الدورات (55) و(56) و(57) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، كما نظمت على هامش الدورات الأُممية، العديد من الفعاليات الجانبية، والندوات الدولية، والمعارض الحقوقية والثقافية.

البيانات الدولية

وتناولت البيانات الكتابية والشفوية، والتي تم نشرها على موقع الأمم المتحدة، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، أبرز جوانب العمل الحقوقي في دولة الإمارات، أهمها الإشادة بصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله، بوصفه قائدًا ومُلهمًا لقيم السلام والتعايش المشترك حول العالم، ونوهت بمساهمات سموه وقيادته عن تجربة الإمارات في مجال إرساء مبادئ الأخوة الإنسانية بالعالم.

كما أشادت البيانات بالسياسة الوطنية لتمكين المرأة في الإمارات 2023-2031، التي أطلقتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك «أم الإمارات»، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، والتي أسهمت في تعزيز مكانة المرأة الإماراتية بالقطاعات الحيوية في الدولة كافة، وبموازاة ذلك، رحبت البيانات بـ(مبادرة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتمكين المرأة الريفية في أفريقيا في مجال الزراعة)، والهادفة إلى تعزيز قدرات أكثر من 20 ألف امرأة ريفية في أفريقيا لمساعدتهن على كسب العيش، ودعم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وأيضًا، أشادت البيانات بالسجل المؤسسي الحافل لدولة الإمارات في حماية حقوق الإنسان، عبر نبذ الدوافع العنصرية بأشكالها كافة، بما يتماشى مع إعلان وبرنامج عمل «ديربان»، والإشادة بالمكانة العالمية والتجربة الفريدة التي حققتها الإمارات في الاستثمار بالذكاء الاصطناعي وتوظيف التكنولوجيا الفائقة، بما يتوافق مع طموحات منظمة الأمم المتحدة والهادفة إلى تسهيل عمل الهيئات والآليات الوطنية لحقوق الإنسان، كما أكدت البيانات على أهمية الحق في التعليم والإشادة بالمبادرات العالمية التي تُقدمها الإمارات للمنظمات الدولية والعديد من الحكومات، من أجل توفير التعليم الجيد للأطفال، والتخفيف من أزمة الحرمان من فرص التعليم في العديد من مناطق العالم.

وتطرقت البيانات إلى المساعي الإنسانية لدولة الإمارات في تحقيق السلام ووقف الحرب المندلعة في السودان، وقيامها بتقديم مساعدات بما يزيد عن 3.5 مليار دولار، منها 230 مليون دولار، منذ اندلاع الصراع في السودان، وكذلك الإشادة بالوساطات الناجحة التي بذلتها الإمارات في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين، عبر إبرام 7 صفقات تبادل للأسرى بين جمهوريتيّ روسيا وأوكرانيا، ما يعطي أملاً كبيرًا في حل هذه الأزمة العالمية.

الندوات الدولية

وعقدت الجمعية ثلاث ندوات دولية، منها ندوة بعنوان (دور الآليات المعنية بحقوق الإنسان في سِياق النزاعات المسلحة) على هامش الدورة (55) واستعرضت الجهود الإنسانية التي تقوم بها الإمارات في سِياق النزاعات المسلّحة، وتصدّرها للدول المانحة للمساعدات الإنسانية قِياسًا على دخلها القومي، بما يُسهم في ضمان التمتع بالحق في الحياة والصحة. كما عقدت ندوة أخرى بعنوان (قمة المستقبل.. تحديات حقوق الإنسان في المستقبل) على هامش الدورة (56)، أشاد فيها المشاركون بالتجربة الريادية والملهمة لدولة الإمارات في مواجهة التحديات المستقبلية المؤثرة على حقوق الإنسان، والتي تفرضها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وقضايا البيئة والمناخ، وأثنوا على ما تبديه الإمارات من حرص على الوفاء بالتزاماتها الدولية القائمة بهذا المجال. أما الندوة الثالثة فكانت بعنوان (تحديات حقوق الإنسان في سياق الذكاء الاصطناعي) على هامش الدورة (57) واستعرضت التجربة الرائدة لدولة الإمارات في تسخير استخدام الذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسانية وتطورها، وحرصها على تحقيق العدالة الرقمية، وتعزيز مركزها العالمي، وفق نهج قائم على احترام وتعزيز حقوق الإنسان.

المعارض الثقافية

ونظمت الجمعية 4 معارض حقوقية ثقافية دولية في ساحة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منها معرض بعنوان (النموذج الإماراتي في محاكاة واستشراف حقوق الإنسان في المستقبل) على هامش الدورة (56) واستمر لمدة ثلاثة أيام، وتمّ خلاله استعراض أهمية قمة المستقبل المرتقبة في رسم مستقبل حقوق الإنسان، والتعريف بجهود ومنجزات وريادة دولة الإمارات في مجال حقوق الإنسان، و3 معارض على هامش الدورة (57) تناولت (السلام والتسامح والتعايش في دولة الإمارات)، و(حماية المناخ وسلامة البيئة في دولة الإمارات)، و(العدالة الرقمية الذكية في دولة الإمارات)، واستمرت لمدة 10 أيام، وتضمّنت عرض 136 لوحة تحكي مسيرة الإمارات، منها 20 لوحة ثابتة، أبرزت من خلالها رعاية الدولة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتضامنية كافة، بالإضافة إلى حقوق الفئات الأولى بالرعايا من النساء والفتيات والشباب والأطفال وكبار السن وأصحاب الهمم والعمال، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إحصاءات مشاركات الجمعية الأممية خلال العام

UAHR جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان Union Association for Human Rights

مشاركات الجمعية في الفعاليات الدولية خلال العام:

مؤتمر الأمم المتحدة للمجتمع المدني المعني بقمة المستقبل – نيروبي

مؤتمر القمة المعني بالمستقبل – نيويورك.

جلسة تفاعلية للمنظمات غير الحكومية بشأن نتائج قمة المستقبل من منظور المنظمات غير الحكومية. -جنيف.

المنتدى الاجتماعي 2024 (التابع لمجلس حقوق الإنسان- الأمم المتحدة) - جنيف

معرض ومؤتمر ايديكس للمساعدات الإنسانية والإغاثية- جنيف.

الفعاليات الدولية والإقليمية

شاركت جمعية «الاتحاد لحقوق الإنسان» في مؤتمر الأمم المتحدة للمجتمع المدني المعني بقمة المستقبل في مدينة نيروبي- دولة كينيا، لتُساهم في طرح رؤيتها بشأن الميثاق خلال الاجتماعات التي ضمها المؤتمر بمشاركة العديد من منظمات غير الحكومية الدولية، كما استكملت مشاركتها في قمة المستقبل ذاتها والتي عُقدت في نيويورك، والتي تم خلالها اعتماد وثيقة ميثاق المستقبل خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع بدء الإعداد لانعقاد المؤتمر الرابع لتمويل التنمية المقرر انعقاده في أسبانيا خلال منتصف عام 2025؛ شاركت الجمعية في المنتدى الاجتماعي 2024 والذي عقد في جنيف لبيان رؤية منظمات المجتمع المدني في القضايا التي سيتم طرحها على أجندة فعاليات المؤتمر، كما شاركت في الجلسة التفاعلية للمنظمات غير الحكومية بشأن نتائج قمة المستقبل والتي عُقدت بقصر الأمم المتحدة بجنيف، بالإضافة إلى المشاركة في معرض «إيديكس» للمساعدات الإنسانية والإغاثية، والتي استهدفت من خلالها تسليط الضوء على مسيرة دولة الإمارات في هذا الشأن بوصفها من أوائل الدول المانحة على صعيد العمل الإنساني والخيري، والمساعدات الخارجية، والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ والتعريف بالبرامج التي أطلقتها لتخفيف المعاناة الإنسانية في مناطق الحروب والصراعات المسلحة. كما شاركت الجمعية في المشاورات المتعلقة بالتقرير الوطني الدوري الثاني بشأن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي قُدم إلى لجنة الميثاق التابعة لجامعة الدول العربية، طرحت فيه مجموعة من الملاحظات والتوصيات التي تُعزز من حاكمية التقرير وشموليته في استعراض حالة حقوق الإنسان في سياق تعزيز التزامها بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما أعلنت الجمعية عن عزمها تقديم تقرير مستقل إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، يعكس رؤيتها وتقييمها حول حالة حقوق الإنسان، في إطار تعزيز الشفافية والتكامل بين مختلف الأطراف المعنية.

استمرار المسيرة

وتمضى جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، في استكمال مسيرتها الريادية التي بدأتها خلال العام الأول من تدشينها، كجزء من المجتمع المدني الإماراتي، تعزيزًا لكرامة الإنسان وحرياته الأساسية التي كرستها الشرائع السماوية، وما تضمنته المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

كما تتجه إلى العمل على تنفيذ خطتها الاستراتيجية، وتعميق برامجها وتوسيع أعمالها وأنشطتها، تحقيقًا لمساعيها المستقبلية، واستجابةً لطموحاتها وتطلعاتها، وعلى النحو الذي يُكرس التزامها برؤيتها ورسالتها وقيمها الأساسية.

الإمـــارات..

نموذج عالمي في تمكين ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة «أصحاب الهمم»

المساواة بين مكونات المجتمع سياسة حضارية تمتاز بها دولة الإمارات العربية المتحدة، تشمل قوانينها وأنظمتها التشريعية، ومن ضمن هذه المكوّنات منح الحقوق الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم)، والذين نجحت الدولة في تعزيز أدوارهم في مناحي الحياة كافة.

إسراء علي الأميري
عضو مجلس إدارة جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
(من أصحاب الهمم)

قامت حكومة الإمارات باتخاذ العديد من الإجراءات التي هدفت من خلالها إلى استمرارية تعزيز ودعم حماية حقوقنا «حقوق ذوي الإعاقة»، ليستمر كلٌ منا في حياته الطبيعية والقيام بدوره المجتمعي والتطوعي، بكل مثابرة وإصرار وإبداع.

فقد منحتنا دولة الإمارات نحن (أصحاب الهمم) العديد من الفرص للتمثيل في مؤسسات المجتمع المدني دون تمييز، حيث تتضافر جهود المؤسسات في بناء قدرات المعاقين، وتشير جميع الخطوات التي تُعلن عنها الجهات الحكومية والخاصة إلى مدى الحرص على تعزيز قدرات هذه الفئة، بما ينعكس على تلمّس احتياجاتهم وتلبية مطالبهم.

لا يواجه ذوو الإعاقة في دولة الإمارات، أي تحديّات كما هو الحال في العديد من دول العالم، فالتعليم والصحة والتوظيف والخدمات المجتمعية، يتم توفيرها لهم بشكل كامل بل السعي لتطويرها عبر قرارات وتشريعات تستهدف هذا الأمر، منها قانون اتحادي رقم (29) لسنة 2006 في شأن حقوق المعاقين وهو إطار تشريعي يُعزز حقوق وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، يهدف الى تحقيق المساواة وتوفير الفرص المتكافئة لهم في المجتمع، مع التأكيد على دمجهم الكامل في مختلف مجالات الحياة، بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (54) لسنة 2020 بشأن المؤسسات غير الحكومية لتأهيل ذوي الإعاقة، والذي ينص على قواعد تأسيس هذه المؤسسات بالشكل الذي يجعل خدماتها على أعلى مستوى من الكفاءة.

كما تضمنت الاستراتيجيات المعتمدة في الدولة المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز وفقًا لمبادئ وأحكام الدستور، كما يتمتع المعاقون بذات الحقوق المكفولة لغيرهم، ولا تعتبر الإعاقة سببًا للحرمان من أي حقوق.

كما توالت جهود الدولة في رعاية أصحاب الهمم ممثلة في إنشاء المركز الوطني للتشخيص والتقييم 2021، وتوفير قاعدة بيانات شاملة عن حالات الإعاقة، وإصدار سياسة حماية أصحاب الهمم العام 2019، فضلاً عن إطلاق السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة، وتدشين المنصة الوطنية لتوظيف

أصحاب الهمم، وإطلاق «كود الإمارات للبيئة المؤهلة» لضمان تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى اعتماد سياسة التعليم الدامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وسياسة الاستجابة لتمكين أصحاب الهمم في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث.

جميع هذه الإجراءات وغيرها إلى جانب تأسيس المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم، الذي يضم مؤسسات حكومية اتحادية ومحلية وأفراد من المجتمع ومن بينهم أصحاب الهمم، تُسهم في تقديم الحلول المثالية لأي تحدٍ يعوق دمج هذه الفئة في المجتمع.

الأشخاص ذوو الإعاقة، يحظون بكل رعاية واهتمام من قِبل الوطن ومؤسساته الرائدة، وذلك في إطار الحرص على نقل هذه الشريحة المجتمعية من دائرة الاعتماد على الآخرين إلى مرحلة التمكين والمشاركة.

تُعرف ثقافة حقوق الإنسان على أنها «الجهود العامة المعنية بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وما يرتبط بها من أفكارٍ ومبادراتٍ تهدف إلى خلق ونقل المعارف وتداولها»، ووفقًا لهذا التعريف، تُصنف مستويات المعرفة المرتبطة بالثقافة الحقوقية اعتمادًا على درجة الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وكلما ارتقى المستوى التعليمي والمعرفي للمجتمع، كلما اقتربت ثقافة هذا المجتمع من الوعي المثالي لفهم حقوق الإنسان والالتزام بها.
في هذا الإطار نقدم سلسلة متتابعة تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان من خلال استعراض مفاهيمه وتطوره، إلى جانب تسليط الضوء على أبرز المواثيق العالمية التي أرست أسس الحقوق الإنسانية. .

تطور مفهوم حقوق الإنسان.. منظور شامل

شهد العالم تطورًا كبيرًا في مفهوم حقوق الإنسان مع تزايد الوعي بأهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات؛ لم تعد حقوق الإنسان مقتصرة على الحقوق الأساسية، بل توسعت لتشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، يعكس هذا التوسع الاعتراف العالمي بالحاجة إلى نهجٍ تكاملي يُعزز الكرامة الإنسانية في جميع الجوانب.

الثقافة الحقوقية.. ركيزة للوعي المجتمعي

تُعتبر الثقافة الحقوقية أداةً أساسيةً لتعزيز المعرفة بحقوق الإنسان، حيث تُسهم في بناء وعي متكامل يُعزز من قدرة الأفراد على فهم حقوقهم والدفاع عنها، هذا الوعي يربط بين الإنسان والثقافة المجتمعية، ما يُمكّنه من ممارسة حقوقه بمسؤولية والتزام.
وقد أدى انتشار الوعي الحقوقي إلى تأسيس منظمات غير حكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، معنية بحقوق الإنسان تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال برامج مستقلة تهدف إلى تمكين المجتمعات من تبني هذه الحقوق كجزءٍ أساسيٍ من حياتهم اليومية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: حجر الأساس

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الوثيقة الأساسية والأكثر أهمية في تاريخ حقوق الإنسان، تمت صياغته من قبل مجموعة من الخبراء يمثلون مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في 10 ديسمبر من العام 1948، ليكون بمثابة وثيقة مشتركة تعكس المبادئ والقيم الإنسانية للشعوب والأمم كافة.
- أهمية الإعلان
- حدد الإعلان العالمي لأول مرة الحقوق الأساسية التي يتعين احترامها عالميًا، ما جعله مرجعًا رئيسيًا في تطوير الأنظمة القانونية والدستورية الوطنية والإقليمية، تُرجم الإعلان إلى أكثر من 500 لغة، ليصبح أكثر الوثائق ترجمةً في العالم، ومصدر إلهام لوضع مواثيق حقوق الإنسان الدولية مثل العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أبرز مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في (03) مادة تتضمن الحقوق التي اتفق عليها العالم بوصفها حقوقًا أساسية على دول العالم أن تراعي توافرها في المجتمعات المختلفة، ومن أبرز المواد الواردة في الإعلان البنود التالية:

1. الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي.
2. حظر العبودية: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، وتُحظر تجارة الرقيق بجميع أشكالها.
3. التحرر من التعذيب: لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو الحاطة بالكرامة.
4. الاعتراف بالشخصية القانونية: لكل إنسان الحق في أن يُعترف بشخصيته القانونية في كل مكان.
5. المساواة أمام القانون: الجميع متساوون أمام القانون، ولهم الحق في الحماية المتساوية من أي تمييز.
6. الحماية من الاعتقال التعسفي: لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا.
7. الحق في محاكمة عادلة: لكل إنسان الحق في محاكمة عادلة ومستقلة في تحديد حقوقه وواجباته وأي تهمة جنائية ضده.
8. الحق في الضمان الاجتماعي: لكل إنسان الحق في ضمان اجتماعي يكفل له الكرامة والنمو الحر لشخصيته.
9. الحق في العمل: لكل شخص الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي ظروف عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.
10. الحق في مستوى معيشة لائق: لكل إنسان الحق في مستوى معيشة يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية، بما يشمل الغذاء، والملبس، والمسكن، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية اللازمة.
11. الحق في التعليم: لكل إنسان الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم الأساسي إلزاميًا.
12. المشاركة في الحياة الثقافية: لكل فرد الحق في المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي.

تأثير الإعلان على العالم

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس وثيقة مُلزمة قانونيًا في حد ذاته، ولكنه يتمتع بقوة معنوية وأخلاقية كبيرة، حيث يُشكل أساسًا للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المُلزمة، وساهم في تعزيز مبادئ الكرامة الإنسانية وحماية الحقوق الأساسية، ليصبح ركيزة أساسية ومرجعًا عالميًا في صياغة وتطوير القوانين الوطنية والدولية، كما دعم الجهود العالمية لتحقيق العدالة والمساواة في مختلف المجتمعات، ما يجعله أحد أهَم إنجازات البشرية في مسيرة الدفاع عن حقوق الإنسان.

تصوير: **عمران عبد الرحمن الأنصاري**

مصور فوتوغرافي ومدرب معتمد، شارك في عددًا من المعارض والمسابقات الفنية المحلية والعالمية في المجال الفوتوغرافي وفاز على أكثر من عشرة جوائز محلية وعالمية واهمها جائزة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم الدولية للتصوير الضوئي (هيبا) وجائزة سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم لليوبيل الذهبي، تم اختياره ضمن أفضل 40 مصور على مستوى الدولة بمناسبة اليوم الوطني الأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها الكثير من الجوائز.

بيت العائلة الإبراهيمية: رمز عالمي للتفاهم والتعايش والسلام

بيت العائلة الإبراهيمية هو نموذج فريد يعكس قيم التفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين مختلف أتباع الديانات وأصحاب النوايا الحسنة.

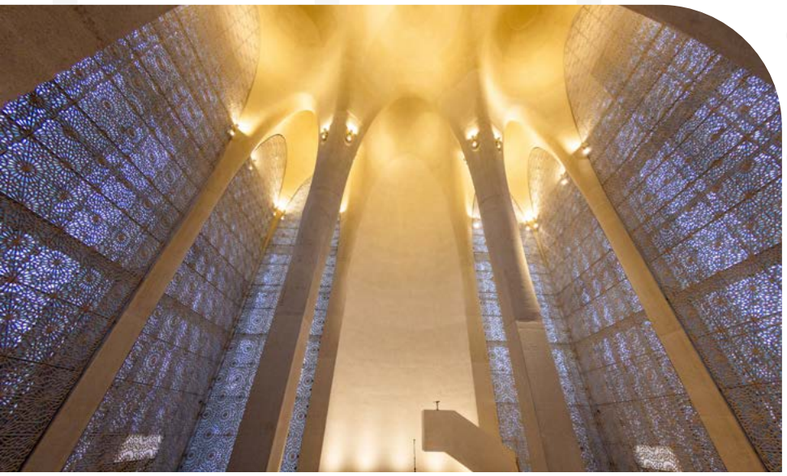

يجسد هذا المعلم، بتصميمه المعماري المبتكر الذي يضم مسجدًا وكنيسةً وكنيسًا يهوديًا ومركزًا تعليميًا، القيم المشتركة التي تجمع بين الإسلام والمسيحية واليهودية، حيث يُعتبر بيت العائلة الإبراهيمية منصة ملهمة لتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم والقبول بين أصحاب المساعي الطيبة. يستلهم هذا المشروع رؤيته من وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقعها كل من قداسة البابا فرنسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، في العام 2019. يمثل بيت العائلة الإبراهيمية واحة تجمع بين العبادة والتعلم والحوار، حيث تفتح أبوابه للجميع ليكون منارة تعكس التزام دولة الإمارات العربية المتحدة الراسخ بنشر قيم التسامح والتعايش الإنساني، وتعزيز الروابط التي تجمع الإنسانية بمختلف تنوعاتها.

UAHR AR.

UAHR En.

مواقع التواصل الاجتماعي

العدد 1 ديسمبر 2024
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان